الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النعامة

دور الدبلوماسية البرلمانية في توجيه السياسة الخارجية للدولة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر – ل.م.د– حقوق

تخصص قانون دستوري.

إعداد الطالب:
– مرين هواري

إشراف الأستاذ:
– أ.د عمراني احمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
د عموري محمد رسيم	استاذ محاضر (ب)	رئيسا
د عمراني احمد	أستاذ محاضر (ب)	مشرفا ومقررا
د عقون مصطفى	استاذ محاضر (ا)	مناقشا

الموسم الجامعي 1446-1447 هـ 2025-2026م

دور الدبلوماسية البرلمانية في توجيه السياسة الخارجية للدولة


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

"وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ وَلَا تَنۡهَرۡهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوۡلٗا كَرِيمٗا ﴿23﴾ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا"(سورة الإسراء الآية23- 24).

إلى رفيقتي في الحياة زوجتي

إلى أبنائي : عبدالفتاح/ ايمان/ أدم / نوح /عائشة

إلى كل الاصدقاء والاخوانوالرفاق

إلى كل أساتذة وعمال كلية الحقوق

وكل من ساعدني في انجاز هذا العمل

.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي وفقنا لإتمام هذاالعمل

وفي لحظاتالعرفان بالجميل وحسن الصنيع لا يسعني إلا ان أحمد الله.

الذي وفقني لإتمام هذا العمل .

وأصلي وأسلم على نور القلوب وضيائها حبيبنا وقرة أعيننا محمد صلى الله عليه وسلم

أتقدم بالشكر لكل من ساعدني على انجاز هذا العمل وأخص بالذكر

الأستاذ المشرف الدكتور: عمراني أحمد

الذي لم يبخل علينا بالنـصائـح والتوجيهات التي كانت لي خير معين والشكر

الجزيل لاعضاء لجنة المناقشة الذين سنستفيد ونتعلم منهم الكثير

خلال مناقشة وتقويم هذه الدراسة وتقديم ارشاداتهم

ونصائحهم

وإلى كل أساتذة كلية الحقوق بجامعةصالحي أحمد النعامة

.

قائمة المختصرات

الكلمة	الرمز
الصفحة	ص
الطبعة	ط
العدد	ع
جزء	ج
الجريدة الرسمية	ج ر
المرسوم الرئاسي	م ر
المرسوم التنفيذي	م ت
ديوان المطبوعات الجامعية	د م ج
page	p

مـقـــدمـــــة

أضحت البرلمانات المعاصرة تلعب دورا مهما على المستوى الداخلي و الدولي،فيما يعرف بإسم الدبلوماسية البرلمانية، والتي ظهرت نتيجة التحديات و المستجدات الدوليةفأصبحت أداة حيوية، وديناميكية في تعزيز التعاون بين الدول، وتوسيع مساحات توافق التواصل بينها خارج إطار الدبلوماسية التقليدية ويعني بالدبلوماسية البرلمانية هي تلك المواقف التي تتخذها المؤسسات البرلمانية من خلال نواب الأمة إزاء قضايا ذات طابع دولي وطني، فضلا عن وظيفة التصديق وتقييم السياسات، و الموافقة على المعاهدات و الإتفاقيات التي تبرمها البلد الأصلي مع مختلف دول العالم.

ما فتئت الدبلوماسية البرلمانية بتبني مقاربة تشاركية، كحل لجل القضايا التي يواجهها العالم من خلال تنشيط العمل البرلماني، على جميع مستوياته تشريعياوإصلاحيا، ومراقبة مسؤولة و تأطير ميداني تستهدف جعل التطور الديمقراطي في خدمة المصالح الدولية،دون الخروج على مصالح بلدانهم .

فإن التطور الحاصل في العالم على مستوى كل الأصعدة جعل من البرلمانات العالمية ليس فضاء للتشريع و الرقابة و المساءلة فقط، بل باتت قوة تشتغل ضمن الآلة الدبلوماسية في الخارج، من خلال الإستغلال الأمثل لكل الإمكانات و الوسائل المتاحة.

يستند موضوعنا إلى تحديد الإطار المفاهيمي للدبلوماسية البرلمانية، بإعتبارها نموذجا ناشئا في حقل العلاقات الدولية،يعرف على أنه" ممارسة معاصرة ترتبط بشكل وثيق بالنشاط البرلماني على الصعيد الدولي، وتعتبر الدبلوماسية البرلمانية تكاملا ذكيا للدبلوماسية التقليدية التي تقتصر على ممثلي السلطة التنفيذية،حيث تعلب البرلمانات دورا متزايدا في العلاقات الدولية.

ننطلق في تعريفنا للدبلوماسية البرلمانية، من خلال تحديد مفهومها الدبلوماسية التقليدية لغة و إصطلاحا، مع تعريف الدبلوماسية البرلمانية وخصائصها،و ذكر نشأتها مع التطرق لأهدافها وصورها ومعرفة وسائلها، مع تحديد العلاقة بين السلطتين التشريعية و التنفيذية في

السياسة الخارجية،الأمر الذي تركنا نعرف السلطتين وذكر العلاقة بينهما في الأخير،كل هذا جاء في الفصل الأول .

من أجل تعزيز عمل أعضائها ، وإغناء التعاون الدولي وبناء علاقات بين البرلمانات الدولية فيما بينها، معززة حضور دولها في المحافل الدولية، خدمة لمصالحها العلياالإضافة إلى مهام الترافع عن القضايا الدولية .

تعزيز هذه المهمة للبرلمان الجزائري شهدت المنظمة التشريعية الجزائرية عدة إصلاحات، تهم الدفع وتقوية وجود نواب البرلمان على الساحة السياسية الخارجية و الدولية، في إطار مساندة الدبلوماسية الرسمية التقليديةللدولة. التي تكملها وليست موازية لها.

أهمية البحث

تتجلى أهمية موضوع مكانة الدبلوماسية البرلمانية في العلاقات الخارجية

-بالنظر لحجم وأهمية الدبلوماسية البرلمانيةفي الدفاع عن مصالح العليا للبلاد والمساهمة في حل النزعات الدولية وتقريب وجهات النظر وحماية حقوق الإنسانيةأصبحت الدبلوماسة البرلمانية مكملة لنظيرتها الرسمية ، وما تشكله من مساهمة في دفع العلاقات بين ممثلي الشعوب في البرلمانات العالمية، للضغط على حكوماتها لضمان عالم خالي من الأزمات و الحروب.

-تفيد هذه الدراسة توضيح مفاهيم الجديدة للدبلوماسية البرلمانية وصورها وأهدافها.

- تزداد أهمية الدراسة في الوقت الحالي بالنظر للتطور الرهيب في تنقل المعلومة مع السماح لها بإنتشار في مواقع التواصل الإجتماعي، و الصحافة لتأخذ بعدا عالمي، مما يقتضي تأهيل الدبلوماسية البرلمانية لتلعب دورا محوريا في العلاقات الدولية إلى جانب الرسمية الممثلة في وزارة الخارجية.

- وجود صعوبة تحول بين فهم البرلماني لدوره في تعزيز الدبلوماسية البرلمانية، بين ما هو مباح و ماهو غير مباح في إطار العمل الدبلوماسي ، مما قد يجعل دور البرلمان محدود في الدبلوماسية .

أهداف البحث

1-التأكيد على أهمية الدبلوماسية البرلمانية .

2-تبيانالقواعد الكلية والضوابط العامة التي تضبط الدبلوماسية البرلمانية في العلاقات الدولية.

3-إستعراض المفاهيم والصعوبات التي تواجه الدبولماسية البرلمانية.

4-لفت نظر السلطتين التشريعية و التنفيذية إلى أهمية الدبلوماسية البرلمانية

أسباب اخيار الموضوع:

تكمن أسباب إختيار الموضوع فيما يلي

أ – الأسباب الذاتية:

– توافق الموضوع مع تخصصنا الدراسي في القانون الدستوري، وهذا الأمروفر للباحث نظرة خاصة حول عمل السلطات التشريعية و التنفيذية وكذا الجانب القانوني بالخصوص الدستور.

– الرغبة في تسليط الضوء على هذا الموضوع بهدف معالجة النقائص في التشريع الوطني، ونشر الوعي بين أفراد البرلمان و ممثلي الدبلوماسية الرسمية التكامل و التوافق بينهم.

ب – الأسباب الموضوعية

- تعتبر مكانة الدبلوماسية البرلمانية الحديثة من أهم وأحدث المهام التي أنيطت بالعمل البرلماني حديثا، وكذا عدم وضوح معالم هذا بالنظر للإستثناءات والصعوبات التي تواجهه .
- عدم ادراك بعض نواب البرلمان لدورهم الحقيقي خارج أسوار البرلمان في التمثيل الدبلوماسي البرلماني.
- محاولة إثراء المكتبة القانونية بمثل هذه الدراساتلأهميتها، بالنظر لكون الدبلوماسية البرلمانية تحتاج الى الكثير من الدراسات

حدود البحث:

تناولت هذه الدراسة حدود مكانة الدبلوماسية البرلمانية في الجزائر، وعلاقتها بالسياسة الخارجية و العلاقات الدولية، معرجين على مشاركة البرلمان في المحافل الدولية من اتحادات برلمانية عالمية واقليمية وجهوية، وكذا دور البرلمان في التصديق على المعاهدات و الاتفاقيات الدولية.

على ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

تعتبر مكانة الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية و العلاقات الدولية، من الأمور بالغة الأهمية مما يتطلب من الأطراف المعنيين بناء ثقة ترتكز على الوضوح والصدق، وهي بذلك تمكن الطرفين من معالجة المسائل المتداخلة وفك النزاعات و تحقيق مصالح بلدانهم،وبالتالي البرلماني الممثل للدبلوماسية البرلمانية، الحفاظ على مصالح دولته والدفاع من مصالح شعبه المنتخب عنه، ومن ثم فإن السؤال الذي يطرح في هذا السدد كإشكالية جديرة بالبحث والتحليل.

ما هو دور الدبلوماسية البرلمانية في توجيه السياسة الخارجية للدولة ؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية جملة تساؤلات فرعية هي كالتالي:

- ماذا نقصد بالدلوماسية البرلمانية ؟
- ماهي أهم خصائص وصور وسائل تجسيد الدبلوماسية البرلمانية ؟
- ماهي أبعاد الدبلوماسية البرلمانية و أنشطتها في السياسة الخارجية ؟
- ماهودور البرلمان في الإتفاقيات و المعاهدات الدولية ؟

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الموضوع قمنا بالإعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي الذي يقتضي جمع المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وإستخلاصها من عدد من المصادر الأصلية ومن الكتب و الدراسات المتخصصة .

خطة البحث

لدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى فصلين:

حيث خصصنا الفصل الأول للإطار المفاهيمي للدبلوماسية البرلمانية،ومن خلاله تناولنا مجموعة من المفاهيم المرتبط بها قسمناه دوره إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول جملة من التعريفات للدبلوماسية البرلمانية مع تحديد الخصائص المرتبطة بها وتاريخ نشأتها،كما تطرقنا إلى أهدافها وصورها وكذا الوسائل المستعملة في الدبلوماسية البرلمانية، أما المبحث الثاني تكلمنا عن السلطة التنفيذية الممثلة للسياسة الخارجية،وخصائصها والجهة المختصة باعدادها.

أما الفصل الثاني خصصناه لإبراز آليات الدبلوماسية البرلمانية في تنفيذ السياسة الخارجية، و الذي قسمنها بدورهالى مبحثين ، تناولنا في المبحث الأول تحديد أليات الدبلوماسية البرلمانية ومشاركاتها، وكذا موقعها ومظاهرها اما المبحث الثاني تطرقنا الى حدود الدبلوماسية البرلمانية والتحديات التي توجهها والى دور البرلمان في التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

الفصل الأول:

الإطار النظري للدبلوماسية البرلمانية و السياسة الخارجية

الفصل الأول: الإطار النظري للدبلوماسية البرلمانية و السياسة الخارجية

تشكل الدبلوماسية البرلمانية أحد الركائز الأساسية للعمل الدبلوماسي للدولة، حيث تمثل مشاركة البرلمانيين– المنتخبين بصفتهم ممثلين للشعوب– في المفاوضات الدولية وسيلة لتعزيز التعاون بين البرلمانات، وتختلف هذه الدبلوماسية عن الدبلوماسية التقليدية، إذ تقوم على نهج تشاوري يناقش خلاله ممثلو الشعوب القضايا العالمية، كما تسهم في وضع قواعد عالمية لتنظيم أعمال البرلمانات واجراءات نقاشاتها، مما يجعلها تكملة طبيعية للعمل الدبلوماسي التقليدي.

تقدم أدبيات الدراسات الدبلوماسية والعلاقات الدولية عدة تعريفات لمفهوم الدبلوماسية البرلمانية ، من خلال أقوال شخصياتسياسية بارزة ومشهورة، ومن المهم استعراض هذه التعريفات والمصطلحات الرئيسية لتوضيح موضوع الدراسة وتسهيل فهمه بدقة، وكذلك لتحديد نطاقه ومكوناته الأساسية.

البرلمان هو المؤسسة التي يجب أن تاخذ مجالا اوسع للتأثير في فعل الدبلوماسية حيث أصبح مفهوم الدبلوماسية البرلمانية إحدى التعبيرات الواضحة ،التي يتم من خلالها تأكيد وحود موقع للمؤسسات التشريعية في مجال السياسة الخارجية،فالجميع اليوم يتحدث عن الدبلوماسية البرلمانية كأسلوب جديد يعطي للسلوك الدبلوماسي ثقلا ومصداقية فريدة من نوعها باعتباره يمثل طموح الشعوب.

ومن هذه الزاوية سنتناول هذا الشق من البحث بالاعتماد على العناصر المبينة أدناه:

المبحث الاول: مفهومالدبلوماسية البرلمانية.

المبحث الثاني: واقع السياسة الخارجية الجزائرية.

الفصل الأول : الإطار النظري للدبولماسية البرلمانية و السياسة الخارجية.

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية البرلمانية

لتعريف الدبلوماسية البرلمانية، يمكن تحديد معناها وخصائصها مع الإشارة إلى نشأتها وتطورها. ويصعب وضع تعريف جامع ودقيق لها نظرًا لحداثتها وتطورها المستمر في ظل التحولات العالمية المتسارعة، فالدبلوماسية البرلمانية هي مشاركة البرلمانات في العلاقات الدولية إلى جانب السلطة التنفيذية، من خلال تعزيز التعاون القانوني والمؤسساتي، وتنشيط العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، واستقبال الوفود الأجنبية والمشاركة في المؤتمرات الدولية. نشأت وتطورت هذه الدبلوماسية مع التحولات العالمية الحديثة ووسائل الاتصال والتكنولوجيا لتصبح أداة أساسية لدعم السياسة الخارجية وتعزيز التعاون الدولي[1].

وهذا ما سيكون محلا للتحليل و المناقشة من خلال دراسة العناصر التالية:

- ✓ تعريف وخصائص ونشأة الدبلوماسية البرلمانية
- ✓ أهداف وصور الدبلوماسية البرلمانية
- ✓ أنواع ووسائل الدبلوماسية البرلمانية.

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية البرلمانية وخصائصها.

تحقيقا لمفهوم الدبلوماسية البرلمانية بصورة دقيقة و واضحة، الأمر الذي يدفعنا أولا إلى تحديد معنى الدبلوماسية لغة وإصطلاحاثم القيام بتحديد معنى الدبلوماسية البرلمانية.مع التطرق لخصائصها وتحديد تاريخ نشأتها،واهدافها وصورها وكذا انواعها والوسائل التي تستخدمها.

الفرع الأول: تعريف الدبلوماسية

أولا –تعريف الديبلوماسية لغة : في تعريب للمفردة الأجنبية بالإنجليزي (Diplomacy)، و الفرنسية (Diplomatie)، وهي الكلمة اليونانية**دبلوما(Diplom)** ومعناها "يطوي "[2]إستعمل

1– ملاوي براهيم . الدبلوماسية البرلمانية، كلية الحقوق والعلوم السايسية ،جامعة ام البواقي، ص133

2– سهيل الفتلاوي. تطور الدبلوماسية عند العرب، دار القادسية للطباعة ، بغداد، 1984، ص3.

مصطلح **الدبلوماسية** لأول مرة في عصر "ريشيليو" في أوائل القرن السابع عشر[1]، وتشير إلى الرسالة التي يحملها الرسول من مرسل، وضع ختمه ورسمه على تلك الورقة المطوية، و التي كانت تصدر عن الشخص الذي بيده سلطة العليا في البلاد[2].

كانت تستخدم في اللغة اللاتينية بمعنيين:

المعنى الأول : الشهادة أو الوثيقة التي يتبادلها الملوك في علاقاتهم **الدبلوماسية**، والتي تمنح حاملها إمتيازا معيناالتوصيات بحسن إستقباله و إحترامه، وفي ضوء هذا الإستعمال عرفت اللغة الفرنسية كلمة (**diploma**) بمعنى الشهادة العالية التي تمنح للدارسين.

المعنى الثاني : يتعلق بإستعمال الرومان لكلمة **دبلوماسية**، بما تفيد طباع المبعوث الدبلوماسي وما تقتضيه هذه الصفة من الأدب، و المودة المصطنعة، وتجنب أسباب النقد،وهذا ما قصدت إليه كلمة **diplome**التي تعني الرجل المنافق ذا الوجهين، ومنها إشتق في اللغة Depliorae بمعنى المخادع[3].

و على الصعيد اللغوي العربي، استخدم العرب كلمتين للتعبير عن النشاط أو الممارسة **الدبلوماسية**، أبرزها كلمة "كتاب"، التي تشير إلى الوثيقة المتبادلة بين أصحاب السلطة، تمنح هذه الوثيقة حاملها حقوقًا وامتيازات خاصة في الحماية والأمان، ويرتبط استخدام مصطلح "كتاب" منذ عهد الإمبراطورية الرومانية بحفظ الوثائق التي تتضمن الاتفاقيات والمعاهدات الخارجية، مما يعكس أهميته في تنظيم العلاقات الدولية وتوثيق التزامات الدول[4]..

بمرور الزمن اتسع معنى كلمة "**دبلوما**" ليشمل الوثائق الرسمية والمعاهدات، وأصبح من الضروري وجود موظفين مختصين لتنظيم هذه الوثائق وتفسيرها وحفظها، وظل مصطلح

1- صلاح خياط. معجم المصطلحات الدبلوماسية، ط1، الاردن، دار اسامة للنشر و التوزيع،2008،ص190.

2-سليمان بن قاسم محمد العيد. الأخلاق وجودة الحياة، مجلة القلم، المجلد 10، العدد 40، نوفمبر 2023/ ص 285.

3- سهيل حسن الفتلاوي. الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، ط1، عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع ،2009 ،ص90.

4- صبحي المحمصاني. تراث الخلفاء الراشدين في الفقه و القضاء ،دار العلم للملايين،بيروت،1984،ص 574.

"**الدبلوماسية**" لفترة طويلة مرتبطًا بدراسة الأرشيف والمعاهدات وتاريخ العلاقات بين الدول، ولم يُستخدم للدلالة على إدارة العلاقات الدولية إلا في أواخر القرن الخامس عشر، وقد اعتمدت اللغة العربية مصطلح "**الدبلوماسية**" كما هو من اللغات الأوروبية وأدخلته إلى الاستعمال العربي[1].

ثانيا –تعريف الدبلوماسية إصطلاحا

تعد الدبلوماسية البرلمانية وسيلة لتعزيز تبادل الآراء وتنسيق المواقف بين الدول، من خلال تفاعل البرلمانيين مع نظرائهم في الخارج لمناقشة القضايا الدولية وفهم توجهات الآخرين، بما يعزز التفاهم وبناء أرضية مشتركة للحوار والتعاون.[2].

جاء في مداخلة كريستيان بونسلي أمام مجلس الشيوخ الفرنسي سنة 2001 أن **الدبلوماسية البرلمانية** "مصطنعة" ولا تستند إلى محتوى أو أسس قوية. وفي السياق نفسه، اعتبر برنارد باتري، وهو برلماني كندي في الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، أن كثافة أجندة عمل النواب تقلل من اهتمامهم بالشؤون الخارجية، بل وقد يؤثر انشغالهم بها سلبًا على علاقتهم بقاعدة ناخبيهم في دوائرهم الانتخابية.[3].

لا يمكن وضع تعريف دقيق ومحدد **للدبلوماسية البرلمانية** من منظور قانوني أو فقهي، نظرًا لتعدد أبعادها وتداخل وظائفها وتطورها المستمر. ومع ذلك، يمكن اعتبارها مسارًا يشارك فيه البرلمانيون، فرديًا أو عبر الاتحادات والجمعيات والمنظمات البرلمانية، للاهتمام بالقضايا ذات الصلة بالعلاقات الدولية والتفاعل معها. ويعكس هذا المسار اتساع دور البرلمانات في

1–محمود خلف. الدبلوماسية النظرية والممارسة، دار الزهران للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن، 1997،ص68.

2– ملاوي براهيم ،الدبلوماسية البرلمانية، كلية الحقوق والعلوم السايسية ،جامعة ام البواقي، ص132

3- عبد الكريم نعيم ، الدبلوماسية البرلمانية اليات اشتغالها وعوائق ممارستها ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله،فاس،المغرب، مجلة المعرفة ،العدد22،ديسمبر2024، ص 326.

المجال الخارجي من خلال المشاركة في النقاشات الدولية والمساهمة في معالجة القضايا العالمية وتعزيز التعاون بين الدول.[1]،حيث قسمها السيد فليب هاي إلى مسارين

- ✓ مسار ثنائي الأطراف :تكون على شكل علاقات ثنائية الأطراف مع برلمانات الدول الصديقة
- ✓ مسارات متعددة الأطراف:على شكل مؤتمرات وإجتماعاتلإتحادات،و المنظمات والجمعيات البرلمانية

عرّف النائب الغابوني Marcel Eloi Chambrier-Rahandi **الدبلوماسية البرلمانية** بأنها تجمع للمنتخبين على المستوى الوطني، ينتمون إلى أحزاب مختلفة ويجتمعون في إطار مؤسساتي، حيث تجمعهم إرادة مشتركة لإنشاء علاقات تهدف إلى تحقيق أهداف مشتركة."[2]

كما عرّفت **الدبلوماسية البرلمانية** بأنها الأنشطة التي تقوم بها رئاسة البرلمان أو الكتل البرلمانية أو أعضاء البرلمان مع نظرائهم في برلمانات الدول الأخرى، بهدف تحقيق أهداف محددة، وتعزيز التواصل والترابط، وتنسيق المواقف، وتبادل المعلومات والخبرات، ومعالجة القضايا المشتركة"[3].

وفي أحد هذه المؤتمرات عرف رئيس مجلس شيوخ كندا Daniel Philip Hays الدبلوماسية البرلمانية بقوله:" **الدبلوماسية البرلمانية** عموما هي عملية التي تتعامل على اساسها البرلمانات أو أعضاء البرلمان بصفة فردية، و الجمعيات و الرابطات مع العلاقات الخارجية"[4].

1- Daniel Philip , allocation d'ouverture, colloque la diplomatie parlementaire le roleemergnet des parlementaire en diplomatie, assemblée de francophonie section candienne, ottawa,29-04-2002, 14

2 - Marcel Eloi Chambrier-Rahandi,acte de seminaire parlementaire le parlement et les relations internationnales,assembleparlamentaire de la francophonie,dakar senegal,20 mars 2002,p80

3- ياسرخضر. دور الدبلوماسية البرلمانية في العلاقات الخارجية،رسالةماجستير،جامعة ام درمان ،السودان، 2007، ص 14

4 - Daniel Philip , allocation d'ouverture, colloque la diplomatie parlementaire le roleemergnet des parlementaire en diplomatie, assemblée de francophonie section candienne, ottawa,29-04-2002, 14

من أبرز الانتقادات الموجهة للدبلوماسية البرلمانية أنها تركز على قضايا عالمية قد لا يشعر الشعب بأنها تمثله أو أنها ضمن أولوياته، إذ لم ينتخب هؤلاء النواب خصيصًا لمعالجة تلك الملفات الدولية. وقد عبّر فرنسوا دينيو، وزير فرنسي سابق، عن هذا الموقف بقوله إن مشاركة النواب في الشؤون الخارجية أمر مثير للجدل، لأن الشعب غالبًا لا يرضى بأن يتدخل نوابه في قضايا بعيدة عن بلاده.[1].

ولقد تم تعريفها بأنها :" تطوير العلاقات مع البرلمانات الوطنية: وكذلك الاتحادات البرلمانية، وتوفير أدوات للتواصل بين للجان المتخصصة،والتوصل إلى مذكرات تفاهم مع تلك البرلمانات و الاتحادات البرلمانية[2]

كما تم تعريف الدبلوماسية البرلمانية على انها " الأنشطة التي تقوم بها رئاسة البرلمان أو الكتل البرلمانية أو أعضاء البرلمان مع نظرائهم من البرلمانات في الدول الأخرى بهدف تحقيق أهداف معينة، والتوصل والترابط، وتنسيق المواقف، وتبادل المعلومات و الخبرات، ومعالجة القضايا المشتركة"[3]

و هذه التعاريف تشمل العناصر التالية:

- الدبلوماسية البرلمانية تتكون من مجموعة من المراحل لتنفيذها.
- ممارسة الدبلوماسية البرلمانية تتم عن طريق برلمانيين.
- الممارسة تكون بشكل ثنائية أو متعددة مع جمعيات و منظمات أو مجمعات صداقة[4].
- الدبلوماسية البرلمانية مكملة بالدبلوماسية العادية وليست موازية لها.

1- Extrait in Cablage de l'exposition, Député , 1221, Doc. Rebians ……. parlementaire internationales – Historique

2 – أبو النور. عبد القادر شعبان ،واقع الدبولماسية البرلمانية الفلسطينية ومستقبلها (2006–2013) ، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى ،فلسطين ، 2016، ص 33.

3 – ياسر خضر،دور الدبلوماسية البرلمانية في العلاقات الخارجية، رسالة ماجستير ،جامعة أم الدرمان ،السودان ،2007 14.

4– رشيد ، عدنان عبد الله ، دور الدبلوماسية المعاصرة في تعزيز العلاقة بين القانون الدولي العام و القانون الدستوري:دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة،المركز العربي للنشر و التوزيع، القاهرة ،2017، ص 42.

- عمل الدبلوماسية البرلمانية يشبه إلى حد ما عمل البرلمانات الوطنية من حيث جدول الأعمال و المناقشات و السجال و التوصيات[1] .

بالرغم من الإيجابيات المتعددة **للدبلوماسية البرلمانية** إلا أنه يوجد بعض العيوب فيها نذكر منها[2] :

- ✓ **دبلوماسية البرلمانية** قد تضع الحكومات، خاصة خلال مرحلة التفاوض، تحت ضغط مباشر من الرأي العام، مما قد يسبب لها إحراجًا. وقد يؤدي ذلك أحيانًا إلى تبني مواقف متشددة أو متطرفة يصعب عليها تحمل تبعاتها أو نتائجها لاحقًا.
- ✓ قد تؤدي **الدبلوماسية البرلمانية** إلى انقسام الرأي حول القضايا المطروحة للنقاش بين أغلبية وأقلية، مما قد يساهم في إبقاء بعض المشكلات الدولية معلّقة دون حلول حاسمة.

- ✓ قد تكون **الدبلوماسية البرلمانية** شكلية وغير معبرة عن إرادة الشعب وتطلعات الرأي العام، خاصة إذا كانت السلطة التشريعية منقطعة عن المجتمع، إذ يكون عملها الرقابي والتشريعي ضعيفًا، وتمثل في المقام الأول مصالح التيارات السياسية التي تنتمي إليها.
- ✓ يجب أن يُمارس **الدبلوماسية البرلمانية** أشخاص يتمتعون بالكفاءة في العمل البرلماني والدبلوماسي، مثل الخبراء البرلمانيين والدبلوماسيين، لأن هذا النوع من العمل يتطلب خبرة وكياسة وذكاء. كما ينبغي أن تخضع عملية اختيار المبعوثين البرلمانيين لمعايير

1 – أبو النور. عبد القادر شعبان ،واقع الدبولماسية البرلمانية الفلسطينية ومستقبلها (2006–2013) ، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى ،فلسطين ، 2016، ص 33.

2– مقلد ،اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية:دراسة في الاصول والنظريات،ط5،المكتبة الاكاديمية ،القاهرة،1987، ص398

دقيقة، مشابهة لشروط اختيار الدبلوماسيين، نظراً لأن الدبلوماسية البرلمانية تتضمن التفاوض وإدارة ملفات مكملة للسياسة الخارجية والدبلوماسية العام[1].

- ✓ –وجوب استفادة البرلمان من**الدبلوماسية البرلمانية**، واعتبارها مكسب لهم في تحقيق مصلحة عامة للدولة وتنفيذ توجهات سياسة الدولة.

الفرع الثاني: خصائص الدبلوماسية البرلمانية

تتميز **الدبلوماسية البرلمانية** بعدة خصائص تميزها عن الدبلوماسية الرسمية التي تمارسها الحكومات، ويمكن استخلاص أبرز هذه الخصائص من التعاريف السابقة

ينصرف مفهوم **العلانية** في الدبلوماسية إلى الإفصاح عن السياسة الخارجية ووسائل تنفيذها، وتتميز الدبلوماسية البرلمانية بهذا الوصف بفضل مناقشاتها وتوصياتها. فالعلانية غالبًا تصاحب النشاط البرلماني والدبلوماسي، وتشمل تصريحات إعلامية تهدف إلى إعلام الرأي العام ودعم تقبل الحلول التوافقية للقضايا الدولية[2].

فيما يتعلق **بعلانية** المعاهدات، أكد ميثاق الأمم المتحدة هذه القاعدة باعتبارها وسيلة للتخلي عن الدبلوماسية السرية، حيث نص على ضرورة تسجيل المعاهدات والاتفاقيات الدولية لدى الأمانة العامة، ونشرها في أقرب وقت ممكن، بما يتيح للدول الأعضاء الاطلاع عليها في حينها[3].

تعد **علانية** المناقشات والمداولات من أبرز خصائص الدبلوماسية البرلمانية، إذ تمثل شكلًا من أشكال المفاوضات بين البرلمانات وممثليها من الدول. وبفضل هذه الخاصية،

1 – النوايسة رامي ابراهيم. الدبلوماسية البرلمانيةالأردنية تجاه أزمات المنطقة العربية من وجهة نظر اعضاء مجلس النواب الثامن عشر 2016–2020، دار الحنان للنشر و التوزيع ، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان،2021،ص 23.

2–بغورة صبحة،مراجعات في حديث السياسة مع الفن و الأمن و التاريخ ،ط 1 ، –el–kutubltd، لندن، 2019، 117

3– مقيرش محمد، الطابع البرلماني في الدبلوماسية الامم المتحدة واثره في النزاع العربي–الاسرائيلي،مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة محمد بوضياف–المسيلة، المجلد السادس،العدد الاول،937،2022.

أصبحت الدبلوماسية البرلمانية أكثر تطورًا وانفتاحًا، وتشمل أشكالًا ثنائية ومتعددة الأطراف، بعكس الدبلوماسية التقليدية، ولهذا أطلق نيكلسون عليها اسم "الدبلوماسية عن طريق المؤتمر[1].

بذلك تتميز الدبلوماسية البرلمانية بكونها علنية وغير سرية، ويمكن ملاحظتها وقياسها من خلال مواقف وأفعال البرلمانيين، مما يساعد على فهم النوايا والأهداف والبدائل المتاحة

تعتمد الدبلوماسية البرلمانية على **أسلوب التفاوض في عمل البرلماني** من مناقشة وتفاوض وتوصية، وذلك لكون ممثليها منتخبين، مما يجعل التفاوض يختلف عن الدبلوماسية التقليدية. ويتمثل التفاوض في تبادل وجهات النظر بين البرلمانيين لتسوية النزاعات سلمياً، وتؤثر فيه المصالح القومية بشكل أساسي. كما أن المعاهدات الناتجة عنه يجب أن تستوفي شروط القانون الدولي العام لتكون صحيحة وذات طابع قانوني دولي.[2].

أما من حيث الأسلوب أو الخطة، فلا توجد قيود تحد من حرية الطرفين في إدارة عملية التفاوض بالأخذ والعطاء بالطريقة التي يراها كل منهما مناسبة، وقد تكون هذه المفاوضات شفهية أو كتابية في شكل مذكرات.

تحقق الدبلوماسية البرلمانية**آلية وأسلوب متميزة في مجال العلاقات الدولية**،في خلال العلاقات الدولية والإقليمية الثنائية والجماعية بين المؤسسات والهيئات البرلمانية الوطنية والإقليمية والدولية، باعتبارها ممثلة للشعوب الديمقراطية وتمتلك مظاهر من السيادة والسلطة

1- مقيرش محمد، الطابع البرلماني في الدبلوماسية الامم المتحدة واثره في النزاع العربي–الاسرائيلي،مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة محمد بوضياف–المسيلة، المجلد السادس،العدد الاول،939،2022

2– مقيرش محمد، الطابع البرلماني في الدبلوماسية الامم المتحدة واثره في النزاع العربي–الاسرائيلي،مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة محمد بوضياف–المسيلة، المجلد السادس،العدد الاول،940،2022

العامة، مما يمنحها قدرة على التأثير الرسمي في باقي سلطات الدولة ومنظمات المجتمع الدولي.[1].

تسعى الدبلوماسية البرلمانية**للعمل باسم الشعوب ولصالحها**، إذ تجسد القيم الإنسانية والعالمية المشتركة عبر دمقرطة العلاقات الدولية وتعزيز العدالة والمساواة بين دول العالم، مع التزام البرلمانيين بالدفاع عن مصالح دولهم الوطنية، ما يوازن بين الانفتاح على القضايا العالمية والحفاظ على الأولويات الوطنية.[2].

تتميز الدبلوماسية البرلمانية أنها **يمارسها برلمانيين منتخبون**،عن طريق إقتراع عام في بلدانهم، وهم بذلك ممثلين للشعب عن طريق السلطة التشريعية، عكس الدبلوماسية التقليدية التي يمثلها موظفيين تابعين للسلطة التنفيذية.

تعمل الدبولماسية البرلمانية **على تعزيز العلاقات بين البرلمانات والمنظمات الدولية** من خلال ممارسة إجتماعاتها، ومناقشة ملفات تهمها أو تبادل الزيارات و إقامة الندوات و المؤتمرات

تتميز الدبلوماسية البرلمانية **تعتبر مكشوفة**، حيث يتيح عمل البرلمانين من خلالها زيارة بلدان مختلفة، مما يساهم في التعرف بشكل واضح على أوضاعها، بالخصوص التي تشهد توترات[3] .

تتميز الدبلوماسية البرلمانية**على انها أكثر تأثيرا**بالنظر لإستقلالية البرلمانيين وتشعب توجهاتهم السياسية، والأكثر تأثيرا أنهم يمثلون الشعوب التي إنتخبتهم فهي تعد قوة ضاغطة ومطالبة لهم بضرورة التدخل، و التأثير على كل ما يمس بالإنسانية[1].

1-Union interparlementaire,parlement et democratie au 21siécle,guide des bonnes pratiques,2006 ;pp 182-1991

2-Raymond forni ,allocation d'ouverture,colloque la diplomatie parlementaiere,France sénat et assemblée national,12/5/2001,p8

3-P.C Jessup ,-la diplomatie parlomatie –la haye ,pays bas,académie de droit international de la haye,recueil des cours,volume I, tome 89,1956,p238-240

الدبلوماسية البرلمانية **تمثل السلطة التشريعية:**إنطلاقا من أعضائها الذين هم في الأصل نواب شعب، في مجالسهم البرلمانية في بلدانهم، كما أنها مكملة للسلطة التنفيذية المسؤولة عن إبرام المعاهدات و الإتفاقيات التي تساهم فيها الدبلوماسية البرلمانية[2].

الدبلوماسية البرلمانية **ليست غريمة لنظيرتها التقليدية** بل تسايرها وتكملها بالرغم من الإختلاف المسجل في تكوينهما وأساليب عملهما وفضاءتهما.[3]

تعتبر الدبلوماسية البرلمانية **عمل آخر حديث لممثلي البرلمانات** خارج أسوار برلماناتهم، يشمل شعوب العالم في حين كان يقتصر على شعبهم فقط.

تتميز الدبولماسيةالبرلماية **بالتعددية**تسعى الأجهزة التشريعية في مختلف دول العالم إلى بناء علاقات دبلوماسية متعددة الأطراف من خلال الانضمام والمشاركة في المؤسسات البرلمانية الإقليمية والدولية، نظراً لتعدد المشاركين والقضايا المطروحة، مما يستدعي اعتماد عبارات توافقية تحظى برضا غالبية الدول، وتساعد على اتخاذ قرارات أو إصدار توصيات مشتركة.[4]، وذلك فالتعددية تتمثل في تنوع إتجاهات المشاركين في بلورتها وتداخل القضايا المطروحة على جدول أعمالها، بما يعنيه ذلك من تضارب و تعدد المصالح5، تمثل هذه الميزة عبئًا على الدبلوماسية البرلمانية، إذ تجعل من التفاوض والترافع والتأثير مهمة شاقة تتطلب دراية سياسية وحنكة في التعامل مع المواقف المختلفة. ومن خلال التوفيق بين وجهات النظر

1-Bernard party,allocution d'ouverture,colloque la diplomatie parlementaire le role Emergent des parlementaires en diplomatie, assemblee parlementaire de la froncophonie section cnadienne,ottawa,29 avril2002,p11.

2-Assane coly,ladiplomatie,mémoire de diplôme de l'ecole national d'administration filiérediplomatie,E N A Rabat ,maroco,2005-2007,p18

3-Hubret Védrine، الدبلوماسية البرلمانية و دبلوماسية الدولة، الجزائر، مجلس لامة، مجلة الفكر البرلماني، العدد17، سبتمبر 2007،ص 178-181

4-سعيد مقدم،الدبولماسية البرلمانية واقع وآفاق،الأيام الدراسية حول الدبلوماسية البرلمانية سلم-ديمقراطية- تعاون،المجلس الشعبي الوطني بالتعاون مع معهد التكوين و الدراسات التشريعية،الجزائر،28-29 اكتوبر 2007،ص7.

5-ابونور عبد القادر شعبان،واقع الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية ومستقبلها،رسالة ماجستير،جامعة الاقصى ،فلسطين ، 2016، ص 38

المتباينة وإيجاد صيغ توافقية مقبولة للجميع، تستطيع المنظمات البرلمانية تعزيز التواصل بين أعضائها وتحقيق قرارات ناجحة تسهم في أهدافها الدولية.[1].

فالهدف من الدبلوماسية البرلمانية هو التعاون والتواصل بين شعوب العالمومحاولة حل القضايا الدولية بطرق سلمية من خلال الحوار،والأخذ بالطابع التعددي لهذه الدبلوماسية[2]

يمكن القول إن خصائص الدبلوماسية البرلمانية فريدة من حيث الممارسة والآليات والتطبيق، لكنها ليست مستقلة عن الدبلوماسية التقليدية، إذ تظل مرتبطة بمصالح الدول التي تمثل برلماناتها وقيم شعوبها.

الفرع الثالث : نشأة الدبلوماسية البرلمانية

تعود نشأة الدبلوماسية البرلمانية إلى رغبة البرلمانيين في التواصل مع نظرائهم وتبادل الآراء حول القضايا الدولية، وقد عزز ذلك دور البرلمان كفاعل سياسي دولي، خاصة مع تطور التكنولوجيا والعولمة وتزايد التبادل الاقتصادي، مما جعلها تستجيب لمتطلبات تجمع بين الدور التقليدي للبرلمانات ودورها الدولي المتنامي.[3].

شهد العالم تطورًا متسارعًا مع تصاعد العولمة والثورة الصناعية والدعوة إلى الديمقراطية، مما أدى إلى ظهور منظمات وجمعيات برلمانية تدافع عن القضايا الدولية، وبذلك بدأت الدبلوماسية البرلمانية مسارها عبر مرحلتين رئيسيتين.

1- عبد الكبير ناعيم. الدبلوماسية البرلمانية آليات اشتغالها وعوائق ممارستها،مجلة المعرفة،العدد 22 ،جامعة سيدي محمد بن عبد الله،فاس المغرب، ديسمبر 2024، ص332.

2-ياسر،خضر،دور الدبلوماسية البرلمانية في العلاقات الخارجية،رسالةماجستير،جامعة ام درمان ،السودان، 2007،ص 32

3-Stanzel, v.New Realities in Foreign Affairs Diplomacy in the 21 st Century,1 st ed , ed, Nomos, germany. 2019, pp 13.14.

المرحلة الاولى:

بدأت هذه المرحلة في نهاية القرن التاسع عشر وحتى مطلع ثمانينيات القرن العشرين، مع ازدهار العولمة وظهور العديد من المنظمات، أبرزها الاتحاد البرلماني الدولي عام 1889، أول منظمة برلمانية متعددة الأطراف، التي اجتمع فيها أعضاء برلمانات تسع دول بناءً على مبادرة النائبين الفرنسي Frédéric Passy والبريطاني .William Randal Cremer[1]،كما ظهرت جمعيات برلمانية، مما أدى إلى نشوء نشاطات دبلوماسية ثنائية في البداية، ثم تطورت لاحقًا إلى دبلوماسية جماعية. ومع تزايد اهتمام البرلمانيين بالدبلوماسية الدولية، أصبحوا يمثلون دولهم إلى جانب تمثيل دوائرهم الانتخابية، بشكل متقطع أو دائم، وهو ما أسهم في إثراء نشاط الدبلوماسية البرلمانية إلى جانب الدبلوماسية التقليدية.

واجهت الدبلوماسية البرلمانية معارضة في بعض دول أوروبا الشرقية والعالم الثالث، وتأثرت بالتحولات الكبرى مثل الحربين العالميتين والحرب الباردة، مما أدى إلى انقسام دولي وسيطرة الأيديولوجيات على السياسة الخارجية، وحدّ من نشاط التعاون البرلماني الدولي في بعض الفترات2، مما حد من نشاط الدبلوماسية البرلمانية.

المرحلة الثانية:

بدأت الدبلوماسية البرلمانية تشهد انتعاشًا في منتصف ثمانينات القرن العشرين، مع عودة العولمة بصورة أكثر نضجًا، مما أعاد تحفيز نشاط البرلمانيين على المستوى الدولي، وقد ساهمت أيضًا بروز العديد من القضايا العالمية المعقدة، مثل مشكلة الهجرة، والحروب والنزاعات الدولية، والقضايا الطائفية، في تعزيز دور الدبلوماسية البرلمانية كأداة فعالة للتفاعل

1-سيدي موسى عبد الكريم، المساهمة البرلمانية في دمقرطة العلاقات الدولية،الجزائر،مجلس الامة، مجلة الفكر البرلماني ،العدد10،اكتوبر 2005،ص36-37.

2-رحو هليع،الدبلوماسية البرلمانية و التعاون الاقتصادي، ندوة حول الدبلوماسية البرلمانية ،مجلس المستشارين المغربي و مجلس الشيوخ الفرنسي،27و 28 اكتوبر 2002،الطبعة الأولى،2002، ص56

بين البرلمانات وتنسيق المواقف الدولية، بما يتيح تقديم الحلول والمبادرات والمقترحات في إطار التعاون متعدد الأطراف.

في ضوء هذه التطورات، تجدد الاهتمام بتعزيز دور البرلمانات على المستويين الإقليمي والدولي عبر التكتلات البرلمانية وتوسيع التعاون بينها، مع طرح فكرة برلمان عالمي ضمن إطار الأمم المتحدة كما أشار بول كينيدي. كما ساهم انتشار الديمقراطية والتعددية الحزبية وظهور العولمة التي قلصت المسافات بين الدول في تعزيز مكانة البرلمانات وأثر على عمليات التشريع على المستوى الوطني والدولي ضمن المنظمات الدولية[1].

من الواضح أن الوظائف التقليدية للبرلمان، المتمثلة في التشريع والرقابة، لم تعد ثابتة، بل أصبحت مضطرة إلى التكيف والتطور مع الواقع الجديد الذي تفرضه العولمة.[2]

المطلب الثاني : أهداف وصور ووسائل الدبلوماسية البرلمانية.

أصبحت الدبلوماسية البرلمانية في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي أداة فعالة ومكملة للدبلوماسية التقليدية، لما تؤديه من دور مهم في تعزيز التواصل والحوار بين الشعوب والبرلمانات، والدفاع عن المصالح الوطنية في مختلف المحافل الدولية والإقليمية. ولا يقتصر دورها على تمثيل الدولة خارجياً فحسب، بل يمتد إلى المساهمة في بناء علاقات التعاون والتشاور بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. وانطلاقاً من هذه الأهمية، تسعى الدبلوماسية البرلمانية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عبر توظيف وسائل وآليات متنوعة، وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المبحث ببيان أهداف الدبلوماسية البرلمانية وأهم الوسائل المعتمدة لتحقيقها.

1-احمد فتحي سرور، الدبلوماسية البرلمانية من اجل الديمقراطية و التعاون الدولي 1994-1997،دار الكتب،القاهرة،مصر، 1997، ص6.

2-رحو هليع، المرجع السابق،ص56-57

ومن هذه الناحية سنتناول هذا المبحث من البحث بالاعتماد على العناصر المبينة أدناه:

- ✓ أهداف و صور الدبلوماسية البرلمانية

الفرع الأول : أهداف الدبلوماسية البرلمانية

تعدالدبلوماسية البرلمانية إحدى الآليات الأساسية في السياسة الخارجية للدولة، باعتبارها مكمّلة ومرافقة للنشاط الدبلوماسي التنفيذي. ورغم مساهمتها في قضايا دولية وإقليمية متعددة، إلا أنها تهدف أساسًا إلى تحقيق جملة من الأهداف الأساسية، منها:

النـوع الأول: تتميز هذه الأهداف بالطابع الديمقراطي، إذ تهدف إلى تطوير العمل داخل المؤسسات الدولية والإقليمية وفق المعايير الديمقراطية والأصول المتعارف عليها، مع إضفاء بعد أخلاقي على السياسات الدولية والإقليمية يتجاوز المصالح القوميةالضيقة.

النـوع الثـاني :تسعى البرلمانات الوطنية لتحقيق مجموعة من الأهداف عبر مشاركتها في المنظمات الدولية والإقليمية، وقد تبدو هذه الأهداف في البداية مرتبطة بالمصالح الوطنية أو مصالح مجموعة دول، لكنها أحيانًا تتجاوز ذلك لتسهم في خدمة المجتمع الدولي بأسره[1].

من بين أهداف الدبلوماسية البرلمانية السعي إلى تحقيق قدر أكبر من العدالة والتوازن في العلاقات بين الدول، خاصة بين الدول الكبرى والصغرى، من خلال تكثيف النشاط الدبلوماسي على المستويين الدولي والإقليمي للدفاع عن المصالح الوطنية المشروعة. كما تهدف إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية والمساهمة في ترسيخ الأمن والسلام العالميين عبر تشجيع الحوار بين البرلمانات وتنسيق السياسات والمبادرات الداعمة للاستقرار والتفاهم الدولي.

كما يعمل الاتحاد البرلماني الدولي على تنظيم اجتماعات ومؤتمرات دولية تسهم في حل النزاعات وتقريب وجهات النظر حول القضايا الراهنة، من خلال إنشاء مجموعات ولجان

1 – سيدي موسى عبد الكريم. المساهمة البرلمانية في دمقرطة العلاقات الدولية،الجزائر،مجلس الأمة ،مجلة الفكر البرلماني،ع10،أكتوبر 2005.

للصداقة والتعاون البرلماني مع مختلف المجالس النيابية، التي تمثل إطارًا مهمًا لتبادل الخبرات ومناقشة القضايا المشتركة، خاصة في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة.[1].

يهدف تعزيز دور البرلمانات الوطنية في المنظمات الدولية إلى إبراز الرؤية الوطنية وبناء علاقات ومصالح متبادلة مع الدول الأخرى، من خلال تعاون وثيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. كما يساهم ذلك في الدفاع عن المصالح الوطنية وتعزيز مكانة الدولة إقليميًا ودوليًا، مع تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والانخراط في الدبلوماسية متعددة الأطراف..

الفرع الثاني: صورالدبلوماسية البرلمانية

تأخذ الدبلوماسية عدة صور و أنواع منها :

أولا: صور الدبلوماسية البرلمانية

دبلوماسية التأثير: يتعلق الأمر بالضغوط التي يمارسها البرلمانيون لدفع الدول نحو التوصل إلى معاهدات أو اتفاقيات في قضايا مثل البيئة وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والصحة والسكان. ومن الأمثلة على ذلك اللائحة الخاصة بالهوية والتعدد الثقافي واللغوي والإثني، الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي في جمعيته الـ127 عام 2012 في كيبك.[2].

دبلوماسية التكوين :يتعلق الأمر بالتعاون في مجال التكوين، ورفع قدرات ومهارات البرلمانيين، مع مساعدة في تعزيز العمل الدمقراطي في العالم، من خلال تنظيم دورات تدريبية أو ورشات تكوينية .

1–مصطفى الهايج ،باحث في سلك الدكتوراه القانون العام و العلوم السياسية بكلية الحقوق اكدال الرباط،الدبلوماسية البرلمانية بالمغرب:تاصيل و الحدود في ضوء دستور 2011

2 – موقع واب الاتحاد البرلماني الدولي: www.iup.org

دبلوماسية تبادل الزيارات : يتعلق الأمر بإستقبال وفود برلمانية حكومية، وغيرها وإيفاد أخرى إلى الخارج في إطار علاقات ثنائية و متعددة الإطراف، يتضح ذلك فيزيارات مجاملة إلى رؤساء الدول الذين يزورون بلادهم.

- إستقبال رؤساء البرلمانات و الوفود البرلمانية الزائرة
- إستقبال الشخصيات و ممثلي المنظمات الدولية

كل هذا يعكس تنوعا و تعددا المشاهد السياسية الداخلية و الدولية[1]، إذ إن التطور الذي شهده العمل الدبلوماسي أدى إلى تنوع أشكاله وأنواعه، وهو ما سنحاول التطرق إليه في ما يلي من خلال عرض أبرز هذه الأنواع وتصنيفاتها، في هذا المطلب

المطلب الثالث : أنواع و وسائل الدبلوماسية البرلمانية

الفرع الأول: انواع الدبلوماسية

تعد **الدبلوماسية الجماعية** من أبرز أشكال الدبلوماسية النشطة حاليًا، إذ تمارس عبر المؤتمرات والاجتماعات والتحالفات الدولية. وتختلف عن الدبلوماسية التقليدية الثنائية، التي تقتصر على دولتين فقط وقراراتها محدودة التأثير، إذ تتيح تنسيق مواقف عدد كبير من الدول، وتعزيز التعاون متعدد الأطراف، والمساهمة في إيجاد حلول للقضايا العالمية المشتركة.

تتمثل **الدبلوماسية الجماعية** في الاجتماعات الدورية التي يعقدها ممثلو معظم دول العالم ضمن الجمعية العامة للأمم المتحدة أو منظمات وهيئات دولية أخرى. ويشبّه بعض الباحثين هذا النمط بالبرلمان الدولي أو الدبلوماسية البرلمانية، لكونه يشبه عمل البرلمانات الوطنية من

1-Nassim mokrani. Les nouvelles diplomaties.casbahalger .2009.p168

حيث مناقشة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتوفير فضاء للحوار وتبادل الآراء بين الدول، بما يسهم في تنسيق المواقف وإيجاد حلول مشتركة للتحديات العالمية..[1]

تنقسم الدبلوماسية إلى رسمية تمارسها المؤسسات الحكومية، و**دبلوماسيةشعبية** تعزز التعاون بين الدول بفضل تطور وسائل الاتصال. كما تعكس الدبلوماسية الشعبية في الأنظمة الديمقراطية مشاركة الرأي العام في توجيه السياسة الخارجية، مما يجعلها أكثر تعبيرًا عن إرادة الشعب ويعزز شرعية السياسات دوليًا.[2]،خاطب الدبلوماسية الشعبية الجمهور عبر وسائل حديثة، مما منح الشعوب دورًا مباشرًا ومهمًا في الدبلوماسية المعاصرة، حيث تمارس ضغطًا على حكوماتها وعلى الدول الأخرى عبر وسائل الإعلام، خاصة في حالات الحروب والكوارث.[3]

تعد **دبلوماسية القمة** من أبرز أشكال الدبلوماسية الحديثة، حيث تتمثل في اللقاءات المباشرة بين رؤساء الدول والحكومات، بخلاف دبلوماسية المبعوثين التي تعتمد على السفراء والوفود. وتهدف إلى بحث القضايا المشتركة، خاصة قضايا الأمن والسلام، وتسريع اتخاذ القرار وتعزيز التفاهم بين القادة، وقد انتشرت بشكل متزايد بفضل تطور وسائل النقل والاتصال.

في هذا الصدد تعقد مؤتمرات القمة على نطاق عالمي، مثل الجمعية الأمة المتحدة و إقليمية عبر نطاق جغرافي محدد مثل الإتحاد الإفريقي،أو مؤتمرات القمة المتخصصة التي تجمعبين رؤساء الدول،التي تجمعها قضايا مشتركة في مواجهة دول أخرى مثل مؤتمرات ورؤساء الدول المنتجة للنفط أوبك[4].

1- اسماعيل ذياب خليل ،اثر التكنولوجيا المعلوماتية و الاتصالات على الدبلوماسية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بيروت ،لبنان 2013،ص 14

2- يوسف حسن، الدبلوماسية الدولية ،الطبعة الاولى، المركز التعاوني للاصدرات القانونية ،القاهرة، 2011،ص62.

3- فاضل زكي، مصدر سابق ، ص89.

4- مارتن غريفتش، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية،حقوق الترجمة العربية واصدارها مركز الخليج للابحاث ،دبي ، 2008،ص 203

تركز **الدبلوماسية الوقائية** على تحديد النزاعات الناشئة والتعاملمعها في مراحلها المبكرة، والرد عليها بوسائل سلمية دون اللجوء إلى العنف، من خلال التفاوض بين الدول بهدف تسوية الخلافات القائمة بينها، و تسهم في تجنب العديد من المآسي والآثار الإنسانية السلبية التي تنجم عن النزاعات المسلحة،و الحروب، هي بذلك تتطلب اليقضة المبكرة لكشف الظروف، التي تؤدي إلى وقوع النزاعات قبل حدوثها، فهي ترمي إلى إستباق الأزمات الدولية و الداخلية، دون وقوعها ومعالجتها في مراحل تطويرها، ويمكن أن نقسمها إلى :

1-**الدبلوماسية الوقائية ذت الطابع الإختياري:** وهي غير ملزمة، وهي خمس أشكال المفاوضات، المساعي الحميدة ، الوساطة ، التحقيق، التوفيق.

2-**الدبلوماسية الوقائية الملزمة** :حيث يلجأ أطراف النزاع إلى الوسائل القضائية أو التحكيم و القضاء الدولي[1].

يعد مفهوم **الدبلوماسية الرقمية** من المصطلحات الحديثة في العلاقات الدولية، نتيجة التطور المتسارع في إستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة في العمل الدبلوماسي،تقوم على توظيف الأدوات الرقمية في مختلف الأنشطة الدبلوماسية، بما في ذلك المفاوضات والاتصالات والعمليات المرتبطة بإدارة العلاقات الدولية، من خلال إدماج الوسائط الرقمية في الممارسة الدبلوماسية، مثل وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت وتطبيقات الهاتف المحمول وتقنيات الذكاء الاصطناعي، بهدف تعزيز التواصل والتفاهم بين الدول[2] .

1- عادل محمد القيار، مفهوم الدبلوماسية، ط1،دار الوسيم للنشر و التوزيع،سوريا،2009/ص11

2-عبد الله فودة ،الدبلوماسية الرقمية،نظرة على المميزات و التحديات ،مجلة الديبلوماسي الدولية،2023 .

تعرفها الخارجية البريطانية الدبلوماسية الرقمية بأنها حل مشكلات السياسة الخارجية بإستخدام الأنترنت، ويتفرع من الدبلوماسية الرقمية مصطلح الدبلوماسية على تويتر(Twiplomacy) أو على الفيسبوك1(Facebook diplomacy)

جعل هذا الشكل الجديد من الدبلوماسية، تحدي واضح في كيفية تعزيز قدرات التواصل و التفاوض، وغيرها من التحديات التي لم تكن مطروحة في دبلوماسية .

الفرع الثاني : وسائل الدبلوماسية البرلمانية.

تتعدد وسائل الدبلوماسية باعتبارها أداة الممكن،فالسياسية هي فن الممكن فهي ترتسم بالحياة و العلاقات الدولية في وقت السلم و النزاعات،وتجمع وسائل الدبلوماسية بين السياسية و القانونية.

أولا : الوسائل الدبلوماسية ذات الطبيعة السياسية

يتم إستعمال هذه الوسيلة غالبا في بداية النزاعات قبل تشعبها، من خلال المفاوضات أو المساعي الحميدة،أو الوساطة فتحسم تلك العلاقات عن طريق التوفيق أو التحقيق.

تعرف **المفاوضات الدبلوماسية**هي حوار بين الأطراف المتنازعة المعنية بقضية معينة، بهدف التوصل إلى حل سلمي او اتفاق مشترك،يجرى هذه المفاوضات ممثلو الدول من وزراء الخارجية أو المبعوثين الدبلوماسيين، وقد تتم المفاوضات في إطار مؤتمرات دولية أو من خلال المنظمات الدولية، وتمتاز بالمرونة والسرية، الأمر الذي يهيئ الظروف المناسبة لتبادل الآراء وتقريب وجهات النظر والوصول إلى تسويات مقبولة للأطراف المعنية.[2]،وتتم تبادل الآراء عن

1- سليمان صالح ،استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الدبلوماسية العامة ،الرياض السعودية ،جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية،2023،ص6.

2- عصام العطية،القانون الدولي العام ،ط1،دار النشر مكتبة السنهوري،بغداد،2014،ص331.

طريق المشافهة أو مكتوبة أو مذكرات إلا أن نجاحها يبقى مرتبط بظروف التفاوض واتوازن القوى بين الأطراف

المساعي الحميدة وسيلة سلمية لتسوية النزاعات الدولية تُلجأ إليها بعد فشل المفاوضات المباشرة، يتم فيها تدخل طرف ثالث ودّي لتقريب وجهات النظر وتهيئة الظروف لاستئناف الحوار، بموافقة الأطراف. وتتميز هذه الوسيلة بفاعليتها عندما يكون القائم بها ذا مكانة سياسية أو دبلوماسية، لكنها حساسة وتتطلب الحياد والموضوعية للحفاظ على ثقة جميع الأطراف،كما يجب عليه أن يكون ملما بموضوع النزاع وحياديا، في نقل الحقائق لإقناع أطراف النزاع قصد تحقيق حل مرضي للطرفين[1].

تُعدّ **الوساطة** وسيلة سلمية لتسوية النزاعات الدولية، تقوم على تدخل طرف ثالث لمساعدة الأطراف على الوصول إلى حل مقبول. ويؤدي الوسيط دورًا نشطًا من خلال المشاركة في المفاوضات وتقديم المقترحات والحلول، مما يجعلها أكثر فاعلية من المساعي الحميدة. ومع ذلك، يجوز للوسيط الانسحاب إذا رُفضت مقترحاته أو تعذر إحراز تقدم في المفاوضات.

تعد لجان **التحقيق** الدولية وسيلة سلمية لتسوية النزاعات بين الدول حول وقائع أو مسائل أساسية. تُشكل اللجنة بموافقة الطرفين لتدرس الوقائع موضوعيًا، ويحدد الطرفان اختصاصاتها وإجراءات عملها، حيث تعين كل دولة عضوين، ويُختار العضو الخامس بالاتفاق لضمان الحياد والاستقلالية.

تتخذ لجنة التحقيق قراراتها بالأغلبية وتعد تقريرًا يوضح الوقائع والنتائج التي توصلت إليها. ولا تكون قراراتها ملزمة، إذ يقتصر دورها على كشف الحقائق وإزالة الغموض، مع بقاء حرية

1- زقير عبد القادر،دور الدبلوماسية الحديثة في فض النزاعات الدولية ،جامعة الجزائر،الجزائر،2002،ص12.

الأطراف في الاستفادة من نتائجها لتسوية النزاع بوسائل سلمية أخرى كالمفاوضات أو الوساطة أو التحكيم[1].

التوفيق وسيلة لحل النزاعات الدولية عبر إحالة القضية إلى هيئة محايدة تحدد الوقائع وتقترح حلولًا مناسبة، مع عدم إلزام الأطراف بقراراتها، على عكس التحكيم. وتعد التوفيق طريقة حديثة لتسوية المنازعات الدولية، وبدأ تطبيقها منذ توقيع معاهدة لوكارنو عام 1965.

-تتألف لجنة التوفيق من ثلاثة أو خمسة أعضاء من دول لا علاقة لها بالنزاع

-ينحصر إختصاصها في النظر للخلاف على المصالح .

-تتبع للجان التوفيق الأحوال التي نصت عليها معاهدة لاهاي 1907 بشأن التحقيقتتمثل مهمة اللجنة في توضيح مسائل موضوع النزاع، وجمع كل المعلومات الضرورية بواسطة التحقيق،أو بغير ذلك ومحاولة التوفيق بين الأطراف يمكن لها بعد فحص القضية، وتمحيصأسباب النزاع أن ترفض،كما أن التوفيق أخذ يتحول إلى تحكيم في معاهدات الصلح، التي تكون قرارتها نهائية والزامية لدول الأطراف[2].

ثانيا : الوسائل الدبلوماسية البرلمانية ذات الطبيعة القانونية.

تختلف الوسائل القانونية عن السياسية في تسوية النزاعات الدولية، فالوسائل القانونية تصدر أحكامًا ملزمة عبر محاكم أو هيئات قضائية وفق القانون الدولي، بينما تعتمد الوسائل السياسية على التفاهم والتسويات التوافقية بين الأطراف دون إلزام قانوني مباشر، ما يجعلها أكثر مرونة وأقل إلزامية..

1- خليل حسين ،مصدر سابق، ص 549.

2-زقير عبد القادر،مصدر سابق،ص14

التحكيم:

نصت إتفاقيات لاهاي لعامي 1899-1907 على قواعد التحكيم التالية:

1-تتفق الدول المتنازعة مباشرة على إحالة نزاعها إلى التحكيم

2- يختار الدول المتنازعة الأشخاص المكلفين بالتحكيم لحسم النزاع، ويطلق عليهم هيئة أو محكمة التحكيم. غالبًا يرأسها شخص أجنبي متفق عليه، وقد يكون قاضيًا أو رئيس دولة، مع إمكانية مشاركة أعضاء من الدول المتنازعة.

3-يختص التحكيم بالمنازعات القانونية، كتفسير معاهدة وتطبيقها أو من قواعد القانون الدولي.

4-يصدر قرار التحكيم طبقا للقانون الدولي،وليس ما ترتضيه الأطراف المتنازعة

5-تتبع محكمة التحكيم إجراءات مشابهة لمحكمة العدل الدولي، حيث تستمع لطلبات الأطراف، تجري المرافعات علنًا، وتطلع على الشهود والأدلة

6.-تصدر محكمة التحكيم قرار الحكمبصورة علنية،وتبلغ الأطراف المتنازعة به، ويعد قرارها قطعيا لا يجوز الطعن فيه أمام أي جهة[1].

التحكيم الإختياري: هو التحكيم الذي يتم الإتفاق عليه بعد نشوء النزاع، وبعد الإتفاق عليه تصبح كل دولة ملزمة بالجوء إليه وملزمة بتنفيذ القرار الصادر من اللجنة التحكيم.

التحكيم الاجباري: التحكيم الاتفاقي هو الذي تتفق عليه الدول قبل وقوع النزاع، عبر معاهدة عامة أو خاصة تنص على إحالة أي نزاع مستقبلي إلى التحكيم الدولي[2] .

المبحث الثاني : واقع السياسة الخارجية الجزائرية

1- سهيل حسين الفتلاوي،د .غالب عوادة حوامدة،القانون الدولي ،ج2،ط 1، دار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان ، 2009، ص187-188.

2- عصام العطية،مصدر سابق،ص 348

تهتم معظم الدول بربط علاقاتها مع دول الجوار[1]،و تجتمع عوامل مؤسساتية ونظامية عديدة لتشكل وحدة صنع السياسة الخارجية،والتي تعمل على تسطير مجموعة من الأهداف وتبلورها في شكل أدوار تؤديها أجهزة تنفيذ السياسية الخارجية، وفق برنامج عمل تسعى لتحقيقه في التعاملات الدولية خدمة لمصالحها الوطنية،وتحدد الفاعل الأساسي سواء كان شخصا أو مؤسسة الذي لديه سلطة القرار في الغالب رئيس الجمهورية[2]، واتخاذ وصياغة السياسة الخارجية،.

وهذا ما سيبرر خلال هذا المبحث من خلال تحديد مفهوم السياسة الخارجية وتحديد خصائصها،وكذا الجهة الصانعة لهذه السياسةومسار صياغتها و في ظل الاسس الدستورية في الجزائر، مع التطرق الى دور رئيس الجمهورية في صياغته واستئثاره بالسياسة الخارجية.

وهذا ما سيكون محلا للتحليل و المناقشة من خلال دراسة العناصر التالية:

- ✓ تعريف السياسة الخارجية
- ✓ خصائص السياسة الخارجية
- ✓ الجهة المختصة في توجيه السياسة الخارجية.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

لا يوجد تعريف موحد للسياسة الخارجية نظرًا لاختلاف الخلفيات الفكرية وتعقيدها وتطور مفهومها ومجالها، لذلك يتم التركيز على تعريفها وفقًا لأعمالها وممارساتها.

يرى ريتشارد سنايدر،الذي قدم أول إطار نظري مفصل لتقريب صناعة القرار في السياسة الخارجية، لأنها عبارة عن سلوك صانع القرار، لأنالدولة تحدد بأشخاص صانعي قرارتها الرسميين، فسلوكها هو سلوك الذين سيعملون بإسمها، فهي عبارة عن محصلة قرارات أشخاص

1 – ذبيح ميلود.الفعالية الرقابية للبرلمان الجزائري،مقاربة تحليلية مقارنة، دار الهدى ، الجزائر ، 2015 ، ص 217.

2– دستور 2020 المادة 91 منه الفقرة الثالثة "يضطلع رئيس الجمهورية،...يقرر السياسة الخارجية للامة ويوجهها.."

يتبوؤون مناصب رسمية في الدولة مما يتطلب دراسة محيط صانع القرار و الوضع الذي يواجهه[1] .

و يرى الدكتور حامد ربيع الذي عرفهاعلى أنها" جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية"[2]

كما عرفت أنها مجموعة الأهداف و الإرتباطات التي تحاول الدول بوساطتها- ومن خلال السلطات المحددة دستوريا-التعامل مع كل الدول الأجنبية ومشاكل الدولية بإسعمال النفوذ و العنف في بعض الأحيان[3].

تعرف أيضا بأنها سلوكات الدولة تجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية-والتي تأخذ أشكالها مختلفة-موجهة نحو دولة أخرى، أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية، أو نحو قضية محددة من القضايا الدولية[4]

هناك من يعرفها على أنها برنامج العمل العلني، الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي[5]، إلا أن عملية صياغة السياسة الخارجية نظرا لطابعها المعقد و السيادي،لذلك تشترك في صياغتها العديد من مؤسسات الدولة، منها ما يحدد الدستور وظيفتها ومنها من يقرره صانع السياسة الخارجية، ألا وهو رئيس الجمهورية كفاعل أساسي في صياغة السياسة الخارجية.

ودستوريا هنالك مؤسستان مخولتان وهما:

1-احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهوان للنشر و التوزيع، ط2010،1، الاردن، ص20

2-محمد السيد السليم، تحليل السياسة الخارجية،بيروت،دار الجليل ،ط2 ، 2001، ص36-37

3-الشيمي ،محمد عبد العظيم،الوظيفية السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية النظرية و المؤشرات،المطتب العربي للمعارف ،القاهرة ، 2015،ص 115

4-حتي. ناصف يوسف،النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي للنشر، 1985، ص 157.

5-سليم. محمد السيد،تحليل السياسة الخارجية،ط1 ، دار الجيل للنشر ،بيروت، 2001، ص 12

1-**المحكمة الدستورية:** التي تنظر في دستورية أو عدم دستورية معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية[1] إما برأي قبل أن تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في حالة دخولها حيز النفاذ[2].

2-البرلمان بغرفتيه: حيث يمكن للبرلمان فتح مناقشة حول السياسة الخارجية وإصدار لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية صانع السياسة الخارجية،تتعلق باتفاقيات الهدنة ومعاهداتالسلموهنا يمارس البرلمانيون نشاطا دبلوماسيا من خلال الرقابة البعدية لأي معاهدة ومن خلال مطالبتهم بتوضيحات من الجهاز التنفيذي، أي من وزارة الخارجية عبر لجنة الشؤون الخارجية والتعاون و الجالية تخص بعض القضايا الخارجية[3].

ومن خلال ما تقدم من تعاريف يمكن القول: السياسة الخارجية هي مجموع السلوكيات والتوجهات والإجراءات التي تتخذها الدولة عبر مؤسساتها الرسمية وممثليها الدبلوماسيين لتنظيم علاقاتها مع الدول والفاعلين الدوليين، سواء في أوضاع التعاون أو في أزمات ونزاعات، بهدف حماية مصالحها الوطنية والحفاظ على مكانتها الدولية

المطلب الثاني : خصائص وأهداف السياسة الخارجية

تعدد مفاهيم السياسة الخارجية وتشابكها مع مصطلحات العلاقات الدولية والدبلوماسية يمنحها خصائص مميزة، منها:

تتميز السياسة الخارجية **بالطابع الواحدي**، فهي سياسية واحدة دولية مستقلة عن غيرها من الوحدات الدولية الأخرى لكن تنفيذها يتم بالاشتراك مع الوحدات الدولية[4]،إذ تعكس موقفًا

1 - **أنظر** المادة 190 الفقرة الثانية، دستور2020،:"...يمكن إخطار المحكمة الدستورية بشأن دستورية المعاهدات قبل التصديق عليها، والقوانين قبا اصدارها"

2- أنظر المادة 190 الفقرة الرابعة، دستور2020:" تفصل المحكمة الدستورية بقرار حول توافق القوانين و التنظيمات مع المعاهدات، ضمن الشروط المحددة، على التوالي،في الفقرتين 2و3 أعلاه" .

3- عبد الحميد سي عفيف. مكانة الدبلوماسية البرلمانية ودورها في السياسة الخارجية للجزائر (المجلس الشعبي الوطني،لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية، نوفمبر 2009).

4- محمد السيد سليم،تحليل السياسة الخارجية، ط2،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،مصر، 1998، ص14

موحدًا للدولة وتوجهاتها ومصالحها في المجال الدولي، مع استقلالها عن سياسات الدول الأخرى، لكن تنفيذها يتطلب التعاون والتفاعل مع مختلف الوحدات الدولية لتحقيق أهداف الدولة ومصالحها.

تتميز السياسة الخارجية **بالطابع الرسمي**، إذ تُصاغ وتُمارس من قبل الممثلين الرسميين للدولة المخولين قانونيًا بإدارة العلاقات الخارجية، مثل رئيس الدولة ووزير الخارجية، بينما مواقف السلطة التشريعية تُعتبر غير رسمية ما لم تتوافق مع التوجهات التنفيذية.[1].

تتميز السياسة الخارجية **بالطابع الاختياري**، حيث يختار صانع القرار من بين عدة بدائل ما يحقق مصالح الدولة، مع بقاء هذا الاختيار مقيدًا بالمحددات والظروف الداخلية والخارجية[2]،تتأثر السياسة الخارجية بالإمكانات المادية والبشرية للدولة، ومكانتها الدولية، وطبيعة نظامها السياسي، والمتغيرات الإقليمية والدولية، مما يجعلها نتاجًا لتفاعل الإرادة مع القيود والفرص المتاحة.

تتميز السياسة الخارجية **بالطابع العلني**، إذ يكون نشاط الدولة الخارجي مقصودًا ومنظمًا وقابلًا للمتابعة، ويعكس مواقفها الرسمية وقراراتها وتوجهاتها في المجال الدولي لتحقيق مصالحها الوطنية.[3]،فالطابع العلني للسياسة الخارجية لا يعني تطابقها الكامل مع السياسة الفعلية، إذ قد تتبنى الدولة سياسات غير معلنة تختلف عن الخطاب الرسمي، لذا يجب تحليل الممارسات والسلوكيات الفعلية لفهم توجهاتها وأهدافها الحقيقية.

تتميز السياسة الخارجية **بالطابع الهدفي**، إذ تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق أهداف محددة في علاقاتها الخارجية، مع توظيف مواردها وإمكاناتها لخدمة هذه الأهداف السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية أو الاستراتيجية، إذ لا تقتصر السياسة الخارجية على ردود الأفعال، بل

1- محمد السيد سليم،تحليل السياسة الخارجية، ط2،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،مصر، 1998، ص 15-17

2- محمد السيد سليم،تحليل السياسة الخارجية، ط2،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،مصر، 1998، ص 21

3- محمد السيد سليم،تحليل السياسة الخارجية، ط2،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،مصر، 1998، ص 18-19

هي عملية واعية ومخططة تهدف إلى التأثير في البيئة الخارجية أو التكيف معها لخدمة المصالح الوطنية، وتعزيز مكانة الدولة واستقرارها وحماية سيادتها من خلال قرارات وإجراءات مدروسة.[1].

المطلب الثالث : الجهة المختصة في توجيه السياسة الخارجية.

في ظل التنظيم الدولي المعاصر،الدولة مطالبة بالعمل لمصلحتها ولغيرها مما يجعلها تصدر نصوصا تكفل لها التعامل و التعاون مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية منها من خلال تمثيلها و قبول تواجد ممثلي الغير بداخلها قصد حماية مصالحها في الخارج مما يتطلب سنأحكام داخلية صادرة عن الدولة، و نظرا لحساسية الموضوع و أهميته أسند الدستور الجزائري هذه الوظيفة إلى أعلى قمة في هرم السلطة و هو رئيس الجمهورية[2]، ومكنه من صلاحيات واسعة في هذا المجال، إذ يجسد الدولة داخل البلاد وخارجها[3]،ويترتب على هذا حقه في إبرام المعاهدات الدولية والمصادقة عليها وهذا مثل معاهدات السلم والتحالف والإتحاد وكذا المتعلقة بالحدود والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة[4].

و لأكثر توضيح سوف تتطرق للامر عبر فرعين الأول حول الأسس الدستوري للسياسة الخارجية الجزائرية والثاني حول موضوع استئثار رئيس الجمهورية بالسياسة الخارجية.

1- محمد السيد سليم،تحليل السياسة الخارجية، ط2،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،مصر، 1998، ص 23

2 – سعيد بوالشعير. النظام السايسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996، الجزء الثالث ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013 ، ص120.

3 - **أنظر** المادة 84 من دستور الجزائري 2020، جاء فيها:" يجسد رئيس الجمهورية،رئيسالدولة،وحدةالأمة، ويسهر في كل الظروف على وحدة التراب الوطني والسيادة الوطنية..."

4- **أنظر** المادة 153 من الدستور الجزائري 2020،جاء فيها:" يصادق رئيس الجمهورية على اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم والتحالف والاتحاد، والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة، والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص، والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة، والاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف المتعلقة بمناطق التبادل الحر والشراكة وبالتكامل الاقتصادي، بعد أن توافق عليها كل غرفة من البرلمان صراحة"

الفرع الأول: الأساس الدستورية للسياسة الخارجية الجزائرية

لم يغفل المؤسس الدستوري الجزائري عبر كافة الدساتير التي عرفتها الجزائر عن التنصيص عن مجال السياسة الخارجية، نظر لما تلعبه من دور هام في إرساء معالم الدولة أمام باقي الفاعلين.

حيث نصت المادة48 من دستور 1963على:"يتولى رئيس الجمهورية تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها، كما يقوم بتسيير وتنسيق السياسة الداخلية والخارجية للبلاد طبقا لإرادة الشعب التي يجسمها الحزب[1]، ويعتبر عنها المجلس الوطني".

اما في دستور 1976[2]، في مواد من 86 ألى 93، فقد أحاط المؤسس الدستوري السياسة الخارجية،و بأهمية خاصة حين أولى فصلا خاصا متلعقابالمبادىء التي تقوم عليها،والمتمثلة في المبادىء التي اقرتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية،وتشجيع الوحدة العربية و الافريقية، وإحترام سيادة الشعوب وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

أما دستور 1989[3] ،فإن تخليه عن الاشتراكية وتبنيه للنظلم الليبرالي و الانفتاح السياسي كان له انعكاسه الواضح على أهداف ومبادىء السياسة الخارجية للجزائر، حيث أغفل تمام النص عن تلك المبادىء و الأهداف السابقى واكتفى بنص المادة3/74 التي نصت على :" يقرر رئيس الجمهورية السياسة الخارجية للأمة ويوجهها"

1- الحزب: يقصد به حزب جبهة التحرير الوطني المهين آنذاك على جل مؤسسات الدولة باعتباره المجسد لإدارة الشعب.

2- دستور 1976 الصادر بموجب الأمر رقم 76-79 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، ج رج ج العدد 94 المؤرخ في 24 نوفمبر 1976،المعدل بالقانون رقم 79-06 المؤرخ في 07 يوليو 1979 ،ج ر ج ج العدد 28 المؤرخة في 10 يوليو 1979-

3 - دستور 1989 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 28 فبراير 1989،ج ر ج ج العدد 9 المؤرخة في 01 مارس 1989.

ونفس الأمر في نص المادة 3/77 من ذات الدستور بنصها على :"رئيس الجمهورية هو مجسد الدولة في داخل البلاد وخارجها".

وهو الأمر الذس تم تكرسيه ايضا بموجب دستور 1996[1]، من خلال المادة 70 منه بنصها :" يجسد رئيس الجمهورية ،رئيس الدولة،وحدة الأمة، وهو حامي الدستور.ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها.له أن يخاطب الأمة مباشرة"

والمادة 3/77 في معرض الحديث عن صلاحيات رئيس الجمهورية بنصها:"...يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها".

كما نصت المادة3/91 من التعديل الدستوري لسنة 2016[2]، على ذات الصياغة المنصوص عليها في دستور 1996،ليبقى هذا الاختصاص معقودا لرئيس الجمهورية بصورة استثنارية.

هذا لم يشذ التعديل الدستوري لسنة2020[3] عن سابقه، إذ اقر لرئيس الجمهورية الصلاحية الأصلية و المستأثرة له دون سواه في تقرير السياسة الخارجية وتوجيهها من خلال نص المادة 03/91، كما أولاه تمثيل الدولة داخليا وخارجيا من خلال نص المادة84 بنصها على :" يجسسد رئيس الجمهورية،رئيس الدولة،وحدة الأمة،ويسهر في كل الظروف على وحدة التراب الوطني والسيادة الوطنية، يحمي الدستور ويسهر على احترامه،يجسد الدولة داخل البلاد وخارجها،له أن يخاطب الأمة مباشرة"

1 – دستور 1996 ،الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96–438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996 ، المصادق عليه بموجب استفتاء 28 نوفمبر1996،ج رج ج العدد 76 المؤرخة في 08 ديسمبر 1996.

2– التعديل الدستوري 2016 الصادر بموجب القانون رقم 16–01 المؤرخ في 07 مارس 2016، ج ر ج ج العدد 14 المؤرخة في 07 مارس 2016.

3 – التعديل الدستوري 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 20–442 المؤرخ في 30ديسمبر2020، ج ر ج ج العدد 82، المصادق عليه في استفتاء 01 نوفمبر 2020.

كما أولى المؤسس الدستوري مجال السياسة الخارجية أهمية بالغة وضمنها في نص الديباجة **لدستور 2020** حيث جاء في نصها :" ....توجه سياستها الخارجية نحو تعزيز حضورها ونفوذها في محافل الأمم ..".

الفرع الثاني: استئثار رئيس الجمهورية بالسياسة الخارجية:

يتمتع رئيس الجمهورية في ظل الدساتير المتعاقبة 1963و1976و1989و2016 الى اخر تعديل سنة 2020 بصلاحيات واسعة في المجال الدبلوماسي والعسكري، بإعتباره يجسد الدولة داخل البلاد وخارجها و القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية[1]، ويتولى مسؤولية الدفاع الوطني ، ويقررالسياسة الخارجية للأمة ويوجهها، وهو الوحيد صاحب الكلمة العليا في مجال الخارجية و الدفاع من حيث التوجيه والقيادة والرقابة[2].

ورغم النظام القانوني الذي يحدد بصفة واضحة مهام وصلاحيات كل طرف أو جهاز أهيئة في إدارة السياسة الخارجية الجزائرية، إلا ان الواقع العملي يبرز تجليات كثيرة، رغم أنها لا تخرج في سياقها عن الأجهزة المنصوص عليها إلا أن الأمر يتعلق بمدى توظيفها.ويمكن القول أن إمكانية مناقشة البرلمان للسياسة الخارجية،تبقى آلية غير دقيقة وصعبة التحقيق لما يكتنفا من غموض حول إمكانية تحريكعا من قبل رئيسي غرفتي البرلمان[3]

لقدأناط المؤسس الدستوري الجزائري رئيس الجمهورية بجملة من الصلاحيات على كافة الأصعدة سواء في الظروف العادية أو الاستثنائية، ومن بين هذه الصلاحيات وعلى رأسها تقرير

1- **أنظر** المادة 91الفقرة الأولى من الدستور الجزائري 2020،جاء فيها:"هو القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية،ويتولى مسؤولية الدفاع الوطني."

2- سعيد بوالشعير. النظام السايسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996، الجزء الثالث الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013 ، ص120.

3 – عمراني احمد. دور مجلس الامة في النظام الدستوري الجزائري،اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام تخصص الدول و المؤسسات،جامعة البليدة 02، سنة 2019-2020، ص 244

السياسة الخارجية وتوجيهها، وبذلك مكرسا قطبية الرئيس في ضبط السياسة الخارجية للبلاد، ومنه يحتكر سلطة اتخاذ القرارات المصيرية أو مايسمى بالقرار الإستراتيجي الذي تتدرج ضمنه مبادىء وأهداف السياسة الخارجية الوطنية[1]

فقد نصت المادة 91 من التعديل الدستوري لسنة 2020 في فقرتها الثالثة على :" ..يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها".يتضح جليا الاختصاص الحصري والصفة الانفرادية[2] لرئيس الجمهورية في مجال السياسة الخارجية.

ولعل هذا العرض على آداء السياسة الخارجية المشخصن هو نتيجة قناعة مسبقة ترتبط بالتصور الذي يخدم المصلحة الوطنية، إذ منح الدستور 2020 بشكل واضح لأستحواذ واستئثار واستفراد رئيس الجمهورية باختصاص المجال الخارجي للدولة، فيمثل الدولة داخل وخارج البلاد هذا ما نجده نص المادة 84 من دستور 2020، ومن جهة أخرى توجيهها وإدارتها حسب المقتضيات التي يراها مناسبة[3].

وبالتالي فالسياسة الخارجية الجزائرية صياغة وأداء،تكرست في ارساء تقليد مرتبط بالتغير الذي يحدث في مؤسسة الرئاسة، فتغير أعلى هرم السلطة يلغي كل الارتباطات المؤسساتية السابقة، هذا ما يوضح في تصريح الرئيس السابق بوتفلقية حيث يقول:" أعتقد أن منصب وزير الخارجية بالنسبة لرئيس دولة ما هي مسألة ثقة قبل كل شيء،لأن صلاحيات الخارجية هي من

1 – جمال كريمي بنشقرون .السياسة الخارجية للبرلمان المغربي ،اية فعالية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعقمة، كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض، مراكش ،المغرب ص34.

2– سعيد بوشعير ، النظام السياسي الجزائري،دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996–السلطة التنفيذية ، ج 3 ،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2012، ص 143.

3– محمد بورايو . السلطلة التنفيذية في النظام الدستوري الجزائري بين الوحدة والثنائية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق جامعة الحزائر 01 ، الحزائر، 2012 ، ص 139.

صلاحيات الرئيس ومن ثمة فالإنسان الذي يقع عليه الاختيار كان لا بد أن يحظى بالثقة إلى أبعد الحدود"[1].

إن أشكال السلطة التنظيمية تأخذ أحد المظهرين: أحدهما إداري،وعندها أما سلطة تنفيذية لها قواعد تحدد شروط ممارستها، أما الشكل الثاني يتمثل في مظهر سيادي مستمد العمل بع من الدستور ومنفصلة عن العمل التشريعي وعندها تكون بصدد سلطة تنفيذية مستقلة[2]

منح الدستور الجزائري لرئيس الجمهورية حق تعيين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وكذا إنهاء مهامهم،كما يستلم أوراق الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق انهاء مهامهم وهو مانصت عليه المادة 92 الفقرة 11 من الدستور 2020[3].

ومنه كنتيجة منطقية يخول له حق إبرام المعاهدات الدولية والمصادقة عليها، بعيدا عن الإهتزازات السياسية و تاثيرها[4]،و إذا كان رئيس الجمهورية هو صاحب الإختصاص في مجال السياسة الخارجية،إلا أن ذلك لا يعني إنتفاء مشاركة هيئات دستورية اخرى، و من كان تأثيرها لا يرقى لتغيير السياسة الخارجية الموجهة من طرف السلطة التنفيذية المتمثلة في رئيس الجمهورية[5].

تقوم عملية تنفيذ السياسة الخارجية على الإجراءات،مهمة مثلها مثل عملية صياغتها وناهيك عن المصالح الخاصة يبرز النظام القانوني للقطاع إمكانية الاستعانة بأشخاص من

1 – عبد العزيز بوتفليقة. حديث صحفي لتلفزيون الإمارات ،أبوظبي،الخميس 2000/02/17.

2 – سعيد بوالشعير.النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996، الجزء الثالث ،الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2013 ص 90.

3 – **أنظر** المادة 92الفقرة الحادي عشر من الدستور الجزائري 2020.

4 – فوزي أوصديق. الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري، الجزء الثالث ، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ، 2003، ص121.

5 – سعيد بوالشعير.النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996، الجزء الثالث ،الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2013 ص 152–153.

خارج القطاع يكلفون من طرف رئيس الجمهورية أو وزير الخارجية عند الاقتضاء بالتعبير عن مواقف الدولة أو إبرام اتفاق دولي باسم رئيس الجمهورية[1]

ولقد نصت المادة 102 من التعديل الدستور 2020"يوقع رئيس الجمهورية إتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم، يلتمس رئيس الجمهورية رأي المحكمة الدستورية[2] بشأن الاتفاقيات المتعلقة بهما،يعرض رئيس الجمهورية تلك الاتفاقيات فورا على كل غرفة من البرلمان[3] لتوافق عليها صراحة[4].

و من خلال المادتين 152 و153 من التعديل الدستوري 2020، يتضح السيطرة السلطة التنفيذية على المجال الخارجي، في المقابل تراجع اختصاص السلطة التشريعية البرلمان في مجال المعاهدات و الإتفاقيات، إذ خول لها اختصاص الموافقة الصريحة دون الابرام او التنفيذوعليه تتمتع السلطة التنفيذية بسيطرة مطلقة على مجال العلالقات الخارجية[5].

أما فيما يخص دور المحكمة الدستورية في هذا الجانب جاء في نص المادة 190 من التعديل الدستوري 2020، فهو يغلب عليه الطابع القانوني يصعب عليه معارضة احكام المعاهدات المعروضة عليه، لأنه لا يتدخل من تلقاء نفسه بل يكون ذلك بناء على إخطار

1 – رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-406 مؤرخ في 2002/10/26 يحدد صلاحيات سفراء الجمهورية الجزائرية،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 79 ، 2002/12/01. المادة 03

2 – أنظر المادة 190الفقرة الثانية من الدستور الجزائري 2020 حيث نصت:"يمكن إخطار المحكمة الدستورية بشأن دستورية المعاهدات قبل التصديق عليها،و القوانين قبل إصدارها"

3 - **أنظر** المادة 153.152 من الدستور الجزائري 2020.

4- **أنظر** المادة 102 من الدستور الجزائري 2020.

5– عبد الله بوقفة. أساليب السلطة في النظام السياسي الجزائري، دار هومة للطباعة ، الجزائر ، 2009 ، ص 290.

إرادي من السلطة التنفيذية، وعليه فإن مجال السياسة الخارجية بندرج رسميا وعمليا ضمن اختصاصات رئيس الجمهورية[1].

1 –سعيد بوالشعير.النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996، الجزء الثالث ،الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2013 ص 159.

الفصل الثاني:

آليات الدبلوماسية البرلمانية وأدوارها في السياسة الخارجية الجزائرية

الفصل الثاني : آليات الدبلوماسية البرلمانية وأدوارها في السياسة الخارجية الجزائرية

إن الدبلوماسية البرلمانية بمفهومها وخصائصها السابقة الذكر، قد انبثقت لتضطلع بدورعام، وحيوي في مجال العلاقات الدولية الثنائية،والجماعية الإقليمية والعالميةلتجسيد قيم واهداف التعاون و التضامن الدوليين بين الشعوب.

تجلى مساهمة البرلمان الجزائري في السياسة الخارجية الوطنية من خلال مجالين أساسيين. يتمثل المجال الأول في تمثيل الجزائر داخل الهيئات والاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية، حيث يشارك النواب وأعضاء مجلس الأمة في مختلف اللقاءات والمؤتمرات البرلمانية للدفاع عن مواقف الجزائر وشرح توجهاتها في القضايا الدولية والإقليمية، بما يعزز حضورها الدبلوماسي ويسهم في توطيد علاقاتها مع الدول والمنظمات المختلفة.

أما المجال الآخر فيتعلق بدور البرلمان وحدود عمله و التحديات التي تواجهه،ايضا دوره في المصادقة على الإتفاقيات والمعاهدات الدولية. فبعد إبرام هذه الاتفاقيات من قبل السلطة التنفيذية، تُعرض على البرلمان لدراستها ومناقشة أحكامها وآثارها، ثم الموافقة عليها وفقاً للإجراءات الدستورية المعمول بها. ومن خلال هذه الصلاحية يساهم البرلمان في ضمان توافق الالتزامات الدولية للجزائر مع مصالحها الوطنية وسيادتها، مما يجعله شريكاً مهماً في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة.

ومن هذه الزاوية سنتناول هذا الفصل الثاني من البحث بالاعتماد على العناصر المبينة أدناه:

المبحث الأول: آليات ممارسة الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية ومشاركاتها.

المبحث الثاني: افاق تطوير دور الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية

المبحث الثاني: آفاق تطوير دور الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية.

المبحث الأول : آليات ممارسة الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية ومشاركاتها.

تمارس السلطة التشريعية الدبوماسية البرلمانية لتعزيز التعاون البرلماني الثنائي و تحقيق أهداف السياسة الخارجية على المستويين الثنائي و المتعدد الأطراف من خلال استعمال عدة أليات ،فعلى المستوى الثنائي يقوم البرلمان بتبادل الوفود والزيارات وانشاء مجموعات الصداقة البرلمانية، أما على المستوى المتعدد الأطراف فتمارس السلطة التشريعية نشاطهامن خلال مشاركة اعضائها في المحافل الدولية وعضويتها في الهيئات البرلمانية الجهوية و الدولية، كرد فعل على هذا الوضع وجب على البرلمان الجزائري اخذ أليات مميز يخدم مصلحة الدولة خارجيا من خلال تفعيل الامكانيات المتاحة لتحقيق تأثير ايجابي يكمل الدبلوماسية الرسمية للدولة، في ظل الانخراط والعضوية في الاتحادات الدولية وكذا المشاركة خارجية في منظمات وهيئات عالمية واقليمية،لهدف تقريب وجهات النظر وتحقيق غايات الشعوب.

وهذا ما سيكون محلا للتحليل و المناقشة من خلال دراسة العناصر التالية:

- ✓ أليات ممارسة الدبلوماسية البرلمانية ومشاركاتها
- ✓ موقع البرلمان الجزائري من صنع السياسة الخارجية
- ✓ البعد البرلماني في العلاقات الخارجية.

المطلب الأول : آليات الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية.

الدبلوماسية البرلمانية تعد أداة تفتح المجال للبرلمانيين في تجسيد العلاقات بين دول الجوار والشقيقة والصديقة،وعليه سوف نتطرق لآليات الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية و مشاركاتها الدولية والاقليمية كالتالي:

الفرع الأول: آليات الدبلوماسية البرلمانية

- ✓ **الوفد البرلماني:** تعتبر الوفود و البعثات البرلمانية من اهم قنوات التواصل بين برلمانات الدول، حيث تقوم هذه الوفود بالتعبير عن وجهات نظر بلدانهم وشرح

مواقفها وتقريب وجهات النظر بين مسؤوليها بخصوص قضايا السياسة الخارجية التثائية و الإقليمية و الدولية.

- ✓ **جمعيات الصداقة البرلمانية:** هي مجموعة أعضاء من البرلمان هدفهم إنشاؤ علاقات متبادلة مع برلماني العلام تحقيقا للتفاهم الدولي وخدمة القضايا التي تهم البرلمانيين والمطروحة على الساحة الدولية[1]، تعتبر من أليات المهمة في ممارسة الدبلوماسية البرلمانية وتتمثل فيما يسمى جمعيات او لجان الصداقة البرلمانية،وهي عبارة عن اتفاقيات أو بروتوكولات تعاون يوقعها كل برلمان من برلمانات الاخرى،ويشكل لهذه الجمعيات اعضاء من كل برلماناتهم يتم تغييرهم عقب كل انتخابات برلمانية، وغالبا ما يكون هؤلاء الأعضاء هم المنوط بهم إجراء المقابلات و المحادثات مع نظرائهم من البرلمانيين ممن تشملهم تلك الجمعيات، عادة ما تتخذ شكلا ثنائيا بين برلمانات يعبر تكوين المجموعة البرلمانية للصداقة في البرلمانات عن روح الصداقة و التقدير التي يكنها الشعب من خلال ممثليه لشعب البلد الآخر، ورغبة في تنمية وتطوير العلاقات معه[2].

وفي الغالب انها تهدف الى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمثل القاسم المشترك بينها، بخصوص تبادل وجهات النظر بشان العلاقات الثنائية والقضايا الدولية و الإقليمية المهمة ذات الإهتمام المشترك التي اخص كلا الطرفين، وتشجيع واتخاذ الترتيبات اللازمة لتبادل الزيارات على مستوى عال بين البرلمانيين، وتنظيم وتنسيق تبادل الزيارات و الجولات الدراسية و الاشكال الأخرى للتبادل بين اللجان الخاصة بكلا الجانبين وتوفير الدعم و الخدمات الاستشارية لأعضاء وفدي البلدين في سياق اجتماعاتهم ومشاوراتهم

1 – بلال نورة . أثر الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية الجرائرية،مذكرة ماجستير في القانون العام،تخصص قانون دستوري،جامعة محمد خضير بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،2016/2015،ص 46.

2 – لقاء مع رئيس المجلس الشعبي الوطني زياري عبد العزيز ، المجالس نشرة الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ع3،2009،ص3.

على صعيد المؤتمرات البرلمانية الدولية و الإقليمية[1].

الشعب البرلمانية : تسمى أيضا بمكتب العلاقات البرلمانية،ورغم اختلاف المسمى إلا ان طبيعة النشاط والهدف تكاد تكون متطابقة، حيث يناط بهذا الجهاز مهام الدبلوماسية البرلمانية،وتعمل هذه الشعب على توحيد اهداف وجهود أعضاء البرلمانات في مشاركاتهم

الخارجية في أنشطة ومؤتمرات الاتحادات و المنظمات البرمانية الدولية و الإسلامية و العربية، وغيرها من المؤسسات و الاتحادات الأخرى ذات الطابع البرلماني،والغايةالأساسية من الشعب البرلمانية هي تمثيل برلمان الجزائري وتنظيم مساهماته في أعمال الاتحادات والهيئات والمؤسسات التي يقرر كل برلمان الإشتراك في عضويتها أو المساهمة في أعمالها

والشعبة البرلمانية لجنة تنفيذية تتكون من رئيس المجلس الذي يترأس اللجنة بحكم منصبه،ويتم انتخاب اعضاء اللجنة في بداية كل دور انعقاد،وتتولى هذه اللجنة الإعداد لإشتراك البرلمان في في المؤتمرات و الاجتماعات البرلمانية العربية و الدولية وتعيين ممثليها و اعضاء الوفود في هذه المؤتمرات،وتقوم اللجنة بإعداد تقرير عن مشاركة البرلمان في هذه الاجتماعات[2] .

1 – الموقع الإلكتروني آراء حول الخليج،مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع، أشرف عبد العزيز عبد القادر ،الدبلوماسية البرلمانية،الآليات والفاعلية و التفعيل،01 جوان 2011
https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=534:2014-06-22-09-48-44&catid=9&Itemid=172

2– الموقع الإلكتروني آراء حول الخليج،مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع، أشرف عبد العزيز عبد القادر ،الدبلوماسية البرلمانية،الآليات والفاعلية و التفعيل،01 جوان 2011
https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=534:2014-06-22-09-48-44&catid=9&Itemid=172

الفرع الثاني: الانخراط و العضوية في الاتحادات البرلمانية.

اتخذ النشاط الدبولماسي البرلماني بالجزائر اشكالا مختلفة، يتمثل في العضوية في الاتحادات البرلمانية العربية الإقليمية و الدولية، والمشاركة في المؤتمرات و الندوات البرلمانية المتخصصة، ومجموعات الصداقة البرلمانية،والزيارات البرلمانية لممثلي الهيئات الإقليمية الدولية و الجهوية .

تجسدت عضوية البرلمان الجزائري عبر انظمام المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة أساسا إلى عدة هيئات برلمانية دولية،إقليمية،وعربية،وهو ما سنوضحه كما يلي:

أ-**الاتحاد البرلمان الدولي:**تأسس سنة 1889، ويعد أقدم منظمة سياسية متعددة الأطراف تضم برلمانات الدول ذات السيادة، وقد شارك المجلس الشعبي الوطني سنة 1977 في المؤتمر الـ64 في صوفيا، بلغاريا، وبعد تعليق العضوية بسبب حل المجلس سنة 1992، أعيد انضمام الجزائر إلى الاتحاد عام 1993 خلال المؤتمر الـ89 في يودلهي، الهند[1].

وقد شارك مجلس الأمة منذ تأسيسه سنة 1998، في كل دورات **الاتحاد البرلماني الدولي** حيث مثلت فرصة للتعريف بالتجربة الجزائرية في مواجهة ظاهربالأرهابوخطورته،فضلا عن الاحتكاك بالبرلمانت العريقة لاكتساب الخبرة و التجربة[2].

ب- الاتحاد البرلماني العربي:يعتبر منظمة برلمانية عربية تتألف من شعب تمثل المجالس البرلمانية العربية، تأسس سنة 1974،يضم في عضويته 22 شعبة برلمانية عربية من بينها الجزائر،وتتناوب رئاسته سنويًا وفق الترتيب الهجائي للدول الأعضاء[3].

1 – السودان ،المجلس الوطني ، الدبلوماسية البرلمانية السودانية رصد لعلاقات البرلمان السوداني الخارجية ، بدون تاريخ ، ص11

2 – انظر الرابط الاكتروني للاتحاد البرلماني الدولي

:http://principale.htm/www.majliselouma.dz/activites/diplomacie/uip

3 - رمزي سلامة / مجلس الامة ودوره في الدبلوماسية البرلمانية ،ادارة البحوث و الدراسات ، مجلس الامة ، الكويت ، 2006، ص12.

حيث شارك مجلس الأمة منذ تأسيسه سنة 1998 من خلال الدورة 31، في كل اجتماعات الاتحاد البرلماني العربي، بصفة دائمة منتظمى وفعالة، من خلاها أكدت الجزائر مواقفها حول القضايا العربية كالقضية الفلسطينية والقضايا المشتركة التي تهدف

الـى دعـم التعـاون و التضـامن العربـي وتنسـيق الجهـود وتبـادل الخبـرات التشـريعية.ولم يقتصـر دور البرلمـان الجزائـري علـى المشـاركة فقـط بـل تـرأس الاتحـاد البرلمـاني العربـي مـرتين مختلفتينـاالأولى عبـر عبـد القـادر بـن صـالح سـنة 2002-2002، والثانيـة عبـر إبراهيم بوغاليابتداءً من 2024 مع تمديد الرئاسة لاحقًا.

جـ - البرلمان العربي التابع لجامعة الدول العربيةأنشئ رسميًا بقرار صادر عن القمة العربية السابعة عشرة التي انعقدت في الجزائر يوم **23مارس 2005**،وفي تلك القمة أضيفت مادة إلى ميثاق الجامعة تنص على إنشاء برلمان عربي ضمن مؤسسات الجامعة العربية، الجزائر عضو في البرلمان العربي منذ تأسيسه، وتمثلها وفود من غرفتي البرلمان: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، و آخر ما حققته الجزائر في هذا الإطار هو انتخاب ممثلها نائبًا أول لرئيس البرلمان العربي في أكتوبر 2024.

د- **الاتحاد البرلماني الإفريقي(AfricanParliamentary Union - APU):** هو منظمة قارية تأسست فـي 13 فبرايـر 1976، بسـاحل العـاج، ليكـون منصـة للبرلمانـات القوميـة للتعبيـر عـن مواقفها،وتقويتها ويهدف **الإتحـاد** إلى توحيد جهود المؤسسات البرلمانية الإفريقية، وتعزيز الحوار لتحقيق السلام، والديمقراطية، والحكم الرشيد، والتنمية المستدامة.[1]

تمثلت مشاركة الجزائر من خلال مجلس الأمة وذلك سنة 1998، كما احتضنت اشغال الدورة 45 للجنة التنفيذية و المؤتمر البرلماني الإفريقي سنة2004، الذي تم خلاله انتخاب بن صالح عبد القادر رئيسا للجنة التنفيذية **للاتحاد البرلماني الإفريقي** لمدة سنتين

حيث حديثًا أن الجزائر تشغل مناصب قيادية داخل هياكل الاتحاد، حيث انتُخبت سنة 2025 نائبًـــا لـــرئيس اللجنـــة التنفيذيـــة عـــن منطقـــة شـــمال إفريقيـــا[2].

1 - السودان ، المجلس الوطني ،المرجع السابق ، صص 337-38.

2 - انظر الرابط الاكترونيلمجلس الأمة

الجزائري.principale.htm/www.majliselouma.dz/activites/diplomacie/nachat%20kharidji/principale:http:

البرلمان الإفريقي(Pan-African Parliament) التابع للاتحاد الإفريقي،تأسس في 18مارس 2004 ، وقد تم افتتاح أول جلسة له في أديس أبابا – إثيوبيا، ثم انتقل مقره لاحقًا إلى ميدراند في جنوب إفريقيا.

الجزائر فازت برئاسته لأول مرة في أبريل 2026 بانتخاب فاتح بوطبيق رئيسًا للبرلمان الإفريقي للعهدة 2026–2029، أما من حيث المشاركة، فالجزائر عضو مؤسس وشاركت في أعمال **البرلمان الإفريقي** منذ إنشائه في عام 2004 عبر وفود من غرفتي البرلمان الجزائري، وشاركت بانتظام في دوراته ولجانه المختلفة

الفرع الثاني: النشاط البرلماني الخارجي

مجلس الشورى المغاربي(UMA): هو إحدى المؤسسات التابعة لـ **اتحاد المغرب العربي** هو **هيئة برلمانية استشارية** تمثل البرلمانات الوطنية لدول الاتحاد المغاربي (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتاني)، و مع انعقاد الدورة التأسيسية الأولى بالجزائر سنة 1998،حيثانتُخب البرلمان الجزائري اعضاءه، بتاريخ 10أوت 2001.

احتضنت الجزائر عام 2001 اجتماعات مكتب المجلس التي أسفرت عن قرارات أسست لانطلاقة جديدة للهيئة، إذ اجتمعت لجانها الدائمة خلال أوت وفيفري ومارس في عواصم الدول الأعضاء. وتوّجت هذه النشاطات بعقد الدورة الرابعة للمجلس في الرباط عام 2001، حيث ركزت الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية على تعزيز الوعي بأهمية بناء الاتحاد المغاربي وتجسيد إرادة الشعوب في هذا الإطار[1].

اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي[2] **(PUIC)**: يعرف سابقا اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي،و هو منظمة برلمانية تجمع برلمانات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يبلغ عددها أكثر من 50 دولة موزعة على آسيا وإفريقيا وأجزاء من أوروبا وأمريكا الجنوبية.تأسس الاتحاد خلال

1– أعمر صراح ، الدبلوماسية البرلمانية في أول عهدة تعددية للمجلس الشعبي الوطني 2002/1977 مذكرة دراسات العليا المتخصصة ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ،جامعة الجزائر ، 2004–2005–ص45.

2– PUIC: (Parliamentary Union of the OIC Member States)

المؤتمر التأسيسي الذي عُقد في طهران يوم **17يونيو 1999**، بمشاركة برلمانات الدول الإسلامية الأعضاء.

تولّت الجزائر رئاسته خلال **الدورة السابعة عشرة للمؤتمر** التي استضافتها في الجزائر العاصمة يومي 29 و30 يناير 2023. وانتقلت رئاسة المؤتمر والاتحاد الدورية إلى رئيس المجلس الشعبي الوطني إبراهيم بوغالي بصفته رئيس الدورة السابعة عشرة تشارك الجزائر بانتظام في مؤتمرات الاتحاد واجتماعات لجانه، كما استضافت دورات واجتماعات مختلفة مرتبطة بأنشطته. وفي يناير 2025 استضافت الجزائر العاصمة اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد.

المشاركة في رابطة مجالس الشيوخ و المجالس المماثلة في إفريقيا و العالم العربي: هي منظمة برلمانية تجمع الغرف الثانية للبرلمانات (مجالس الشيوخ، الشورى، المستشارين، الأمة...) في الدول العربية والإفريقية،تأسس في يونيو **2002**خلال الملتقى الثاني لمجالس الشيوخ والشورى العربية والإفريقية المنعقد في الرباط، حيث أقر النظام الأساسي للرابطة، شارك وفد عن مجلس الأمة الجزائري في اجتماع رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، المنعقد بصنعاء في أفريل 2004،

التعاون مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي: علاقة البرلمان الجزائري ليست علاقة عضوية أو تبعية، بل هي **علاقة تعاون وشراكة** في مجالات التنمية المستدامة والحوكمة ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة،تحسين الأداء التشريعي، أقام البرلمان الجزائري علاقات تعاون مع منظمات متخصصة، خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)،وشرع مجلس الأمة في تنفيذ الاتفاق الموقع في 19 أبريل 2005 بين الحكومة الجزائرية وبرنامج الأمم المتحدة[1]

1- حصيلة نشاطات مجلس الامة(جانفي 2004 ،جانفي 2007) مجلس الامة ،الجزائر ،جانفي 2007 ، ص ص 144-145

الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن و التعاون[1])OSCE(:هي إحدى أجهزة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أُنشئت بموجب معاهدة هلسنكي عام 1975،تابع لـ **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتضم برلمانيين من الدول المشاركة في المنظمة، وتهتم بقضايا الأمن والسلم ومراقبة الانتخابات. بدأت مشاركة البرلمان الجزائري في اجتماعات الجمعية عام 1999 بصفة شريك وليس عضوية[2].

الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا[3])PACE(: تابعة مجلس أوروبا، وهو هيئة استشارية أوروبية معنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، تأسست الجمعية البرلمانيةلمجلس أوروبا بموجب اتفاقية لندن عام 1949، وعقدت أولى جلساتها في نفس العام بمشاركة 10 برلمانات مؤسِّسة. أصبحت الجمعية فيما بعد محفلًا برلمانيًا لأوروبا،الجزائرليست عضوًا، لكنها شريك برلماني(شريك من أجل الديمقراطية)، وتشارك بصفة مراقب/ضيوف عبر شراكة جنوب المتوسط

المشاركة في الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف الشمال الاطلسي[4]NATO PA

هيئة برلمانية استشارية مرتبطة بحلف شمال الأطلسي ينضوي تحت لوائها 26 برلمانًا للدول الأعضاء و13 برلمانًا للدول الشريكة لحلف شمال الأطلسي، وتعد منبرًا للحوار والتشاور وترقية التعاون في قضايا الأمن. وقد شارك البرلمان الجزائري في اجتماعاتها، وحصل على صفة شريك متوسطي وليس عضوية خلال دورة الربيع المنعقدة بسلوفينيا عام 2005، حيث ركزت مشاركته على تصحيح صورة الجزائر وتبادل الخبرات والتجارب مع برلماني الحلف.

1 -)OSCE : (OSCE ParliamentaryAssembly)

2 - حصيلة نشاطات مجلس الامة(جانفي 2004 ،جانفي 2007) مجلس الامة ،الجزائر ،جانفي 2007 صص 144-145

3-)PACE : (Parliamentary Assembly of the Council of Europe)

4-)NATO PA(:)NATO ParliamentaryAssembly)

الجمعية البرلمانية للفرانكفونية:هي الهيئة البرلمانية التابعة لـ **المنظمة الدولية للفرانكفونية** O I F[1] ،التي تجمع الدول الناطقة بالفرنسية أو المرتبطة ثقافيًا ولغويًا بالفرنسية،الجزائر عضو نشط في الجمعية البرلمانية للفرانكفونية عبر البرلمان بغرفتيهأول

مشاركة برلمانية جزائرية رسمية في أشغال APF خلال بداية التسعينيات (تقريبًا 1991–1992)عبر وفود من البرلمان الجزائري، خصوصًا المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة .

المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفسادGOPAC[2] :هي منظمة برلمانية دولية لمحاربة الفسادتأسستخلال المؤتمر التأسيسي بمدينة أوتاوا في كندا عام 2002،الجزائر عضو مشارك، كما ساهمت في إنشاء الفرع العربي للمنظمة تحت مسمى "البرلمانيون ضد الفساد"، لتعزيز الشفافية والمساءلة في المنطقة العربية، وشارك لاحقًا في فعاليات المؤتمر الثاني للمنظمة عام 2006.مع إبراز جهود الجزائر في هذا المجال من خلال سن قوانين داخلية لمكافحة الفساد والانضمام للاتفاقية الأممي ة[3] .

المشاركة على مستوى منظمة التجارة العالمية(WTO): تأسست فس 01 يناير 1995 وجاءت خلفا لـ الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (GATT) التي كانت سنة 1948، مشاركة **البرلمان الجزائري**، تتم أساسًا عبر **الدبلوماسية البرلمانية** وليس كعضو داخل المنظمة نفسها، لأن المنظمة تضم الدول (الحكومات) وليس البرلمانات، في **مارس2026**، شارك وفد برلماني جزائري مشترك في مؤتمر برلماني حول منظمة التجارة العالمية في ياوندي (الكاميرون)، على هامش التحضير لاجتماعات الـWTO.

يتمثل دور البرلمان في تهيئة الشروط والآليات اللازمة للانضمام بصورة شرعية وشفافة، باعتباره الجهة الأساسية المعنية بملف الانضمام. كما يضطلع بسنّ القوانين

1– (Organisation internationale de la Francophonie (OIF): تأسست سنة 1967 باسم جمعية البرلمانيين الناطقين بالفرنسية،ثم تطورت رسميا إلى الجمعية البرلمانية للفرانكفونية APF سنة 1969.

2 – (**GOPAC**) : Global Organization of Parliamentarians Against Corruption

3– حصيلة نشاطات مجلس الامة حانفي 2004–جانفي 2007 المرجع السابق ص 199.

وتنظيم النصوص التشريعية، ومراقبة تطبيقها، إضافة إلى كونه المؤسسة الدستورية التي تعبّر باسم الشعب عن إيجابيات وسلبيات هذا الانضمام[1].

المشاركة في منظمة الصحة العالمية(WHO) : هي وكالة صحية تابعة للأمم المتحدة تأسست رسميا في 07 ابريل 1948، مشاركة البرلمان الجزائري في إطار منظمة الصحة

العالمية(WHO) تكون غير مباشرة، من خلال الإستفادةللتشريعي داخلي ومراقبة السياسات الصحية والمشاركة في المنتديات الدولية.

البرلمان الاوروبي European Parliament : هو أحد أهم مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ويُعتبر الجهة التشريعية التي تمثل مواطني دول الاتحاد الأوروبي، العلاقة بين البرلمان الأوروبي والبرلمان الجزائري ليست علاقة عضوية، بل هي علاقة تعاون وحوار سياسي وبرلماني ضمن إطار أوسع هو العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي،يتم تنظيم اجتماعات دورية جلسات تناوب بين الجزائر وبروكسل لمناقشة قضايا سياسية واقتصادية وإنسانية، مثل وتسهيل تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب والرشوة وغسل الأموال[2].

المشاركة في الجمعية البرلمانية الاورو-متوسطية EMPA[3]هي هيئة برلمانية إقليمية تجمع برلمانات دول أوروبا ودول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط بهدف الحوار والتعاون السياسي، لكنها لا تملك سلطة تشريعيةسجل البرلمان الجزائري حضوره في الندوة الافتتاحية للجمعية بأثينا 2004[4].

1-منشورات مجلس الامة مسألة انظمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ،مجلس الامة 2003، ص ص 0-10.

2- مجلة مجلس الامة ،الصادرة عن مجلس الامة المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الاشهار-الرويبة ،الجزائر ،2002، ص 36.

3- Euro-MediterraneanParliamentaryAssembly:EMPA

4 - حصيلة نشاطات ،مجلس الامة ،جانفي 1998-جانفي 2007، المرجع السابق ص ص 196-201

مؤتمر رؤساء البرلمانات الاورو–متوسطية:هيمؤتمر رؤساء البرلمانات الأورومتوسطية هو اجتماع سياسي يجمع رؤساء مجالس برلمانات في دول منطقة البحر الأبيض المتوسط من أوروبا وجنوب المتوسط، بهدف تنسيق المواقف وتعزيز التعاون البرلماني، تأسسالمؤتمرمايوركا اسبانيا عام 1999، وشارك البرلمان الجزائري بوفودهليست عضوية تشريعية ملزمة، حيث تناولت الاجتماعات تعزيز مسار برشلونة، الحفاظ على الطابع الخاص للمتوسط، ودعم الحريات الفردية واحترام السيادة الوطنية والاستقلال.

مشاركة في الجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط: هي هيئة برلمانية إقليمية تمثل البعد البرلماني، تعمل على الحوار بين البرلمانات وليست برلمانًا تشريعيًا، وتجمع نوابًا من دول أوروبا ودول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، شارك المجلس الشعبي الوطني يوم الجمعة 22 ماي 2026 في إسطنبول بأشغال اللجنة الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتربية، حيث تناولت الاجتماعات تبادل الخبرات حول الشراكة من أجل الاستقرار والتعاون الاقتصادي.

في اطار حوار 5+5 (Dialogue 5+5):هو إطار تعاون أمني وسياسي بين ضفتي غرب البحر المتوسط 5 دول من جنوب المتوسط و5دول من شماله، ويشمل أيضًا بُعدًا برلمانيًا،إذ شارك البرلمان الجزائري في مؤتمرات رؤساء البرلمانات ضمن هذا الإطار الذي شكل فضاءً للتشاور وتبادل الآراء حول القضايا التي تهم دول وشعوبغرب المتوسط، أهم التحديات المتوسطية، منها الأمن والاستقرار، والهجرة، والصراع العربي–الإسرائيلي.[1]

المطلب الثاني : موقع البرلمان من صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

تكشف متابعة الممارسات الدولية عن لعب البرلمانات الوطنية أدورا متعددة في مجال إدارة العلاقات الخارجية لدولها، وما يحدد نطاق هذه الأدوار، ومجالها هو طبيعة النظام السياسي.وكذا تتحدد هذه الأدوار بمكانة الدولة في النظام العالمي، التي كلما تزايدت اتجهت الدول للتأكيد على أهمية دور البرلمان في مناقشة علاقاتها

1 –حصيلة نشاطات مجلس الامة حانفي 1998–2007 مجلس االمة الجزائري جانفي 2007 ص ص 205–208.

الخارجية.وعلى هذا النهج جعلت مختلف دساتير الجزائر المستقلة من البرلمان أيضا دورا في صنع السياسة الخارجية، وهذا ما نصت عليه المادة 153 من تعديل دستور 2020 [1].

اتخذ البرلمان الجزائري منذ نشأته عدة مواقف بخصوص قضايا ذات صلة بالسياسة الخارجية الجزائرية سواء كانت قضايا سياسية، اقتصادية،اجتماعية، وذلك عبر مشاركته في مختلف المحافل الدولية و الإقليمية واعتمد هذا الأخير التنويع في أساليب التعبير عن مواقفه في ظل ما تفرضه ظاهرة العولمة فقد يلجا إلى إصدار بيانات أو تقديم مذكرات، خلال مشاركاته وعلاقاته الخارجية في العالم.

وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث بالتحليل و المناقشة من خلال دراسة العناصر التالية:

- ✓ مظاهر تأثير الدلوماسية البرلمانية على السياسة الخارجية الجزائرية.
- ✓ العولمة وفكرة الدبلوماسية البرلمانية.
- ✓ حاجة العلاقات و المنظمات العالمية و الاقليمية الى البعد البرلماني

ينتهج البرلمان بمجلسيه استراتيجية عمل تتماشى مع ضرورة خدمته للدبلوماسية الرسمية، في تناسق تام تحكمه الضوابط و التوجيهات المؤطرة عبر القانون ومن خلال بنود الدستور، حيث أن الحث على ضرورة الاهتمام بالدبوماسية البرلمانية مرده الأساسي هو مشاركة البرلمان في التطور الجاري الذي يجعل المؤسسات البرمانية تعير اهتماما متزايدا للمسائل الدولية،

الفرع الأول : مظاهر تأثيرالدبلوماسية البرلمانية على السياسة الخارجية.

لايمكن للبرلمان الجزائري بصفته منفذا للسياسة الخارجية الوطنية على مستوى الاتحادات و المحافل الدولية و الإقليمية، أن يمارس هذا الدور بمنأى عن متابعة السياسة الخارجية على المستوى الوطني فالدور التنفيذي له في هذا المجال ينبثق من قدرته على

1 - **أنظر** المادة 153.152، من الدستور الجزائري 2020 .

امتلاك مصدر المعلومات المتعلقة بالسياسة الخارجية،فالسياسة الخارجية هي "منهج تخطيط للعمل يطوره صانعو القرار في الدولة اتجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية"[1]

تُظهر الممارسات الدولية أن البرلمانات الوطنية تؤدي أدواراً متفاوتة في إدارة العلاقات الخارجية، ويتحدد نطاق هذه الأدوار وفقاً لطبيعة النظام السياسي ومدى احتكار السلطة التنفيذية للسياسة الخارجية أو انفتاحها على مساهمة المؤسسات والفاعلين الآخرين في الدولة.يضع إيهاب زكي سلام التعريف التالي للرقابة السياسية على اعمال السلطة التنفيذية:"هي سلطة تقصي الحقائق عن اعمال السلطة التنفيذية للكشف عن عدم التنفيذ السليم للقواعد العامة في الدولة وتقديم المسئول عن ذلك للمساءلة سةاء كانت الحكومة بأسرها أ أحد الوزراء"[2].

تأثر مكانة البرلمان في السياسة الخارجية بمكانة الدولة في النظام الدولي، حيث يزداد دوره كلما تعاظمت أهمية الدولة. وفي الجزائر، ورغم الدور المحوري لرئيس الجمهورية في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، فقد أقرت مختلف الدساتير للبرلمان دوراً يتمثل في مناقشة هذه الاتفاقيات والموافقة عليها قبل المصادقة النهائية عليها.

يمكن تحديد الوظيفة الدبلوماسية للبرلمان في ظل الدساتير الجزائرية من خلال مشاركته في التعبير عن موافقة الدولة على الالتزامات الدولية، وذلك عبر الموافقة على بعض المعاهدات والاتفاقيات الدولية قبل المصادقة النهائية عليها. كما يستند دوره إلى ما يمتلكه من صلاحيات مؤسسية تمكنه من التأثير في العلاقات الخارجية للدولة، من خلال ممارسة الرقابة البرلمانية باستعمال أدوات كالاستجواب وتنظيم جلسات الاستماع المتعلقة بقضايا السياسة الخارجية. وبذلك يساهم البرلمان، بصورة غير مباشرة، في رسم التوجهات

1 – ميلود ذبيح. فعالية الرقابة البرلمانية على اعمال الحكومة في الجزائر،كلية الحقوق والعللوم السياسية ،جامعة باتنة،2013/2012، ص319.

2 – إيهاب زكي سلام .الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني، عالم الكتب، القاهرة،1993،ص 31.

العامة للسياسة الخارجية، رغم أن الاختصاص الأساسي في صنعها وتنفيذها يظل منوطاً برئيس الجمهورية ووزير الشؤون الخارجية.

اخذ البرلمان الجزائري يلعب دورا مهما في التاثير على السياسة الخارجية من خلال زيادة عدد مكاتب البعثات والبعثات والنشاطات والزيارات والتمثيل في مختلف المحافل الدولية وتعد هذه العملية بمثابة داعما مهما للعلاقات البرلمانية لانع سيسهل عملية التواصل المباشر بشكل أفضل مختلف البرلمانات و بالتالي الضغط على دولها في مجال السياسة الخارجية، ويتعين على البرلمانات أن تولي اهتماما خاصا لضمان أن يشهد القسم الخاص بـ"شراكة من أجل الشعول" المعني بالتواصل بين البرلمانت انتقالا شريعا نسبيا وسلسا في خروجه إلى أرض الواقع[1] .

تعد الأسئلة البرلمانية، سواء كانت شفوية أو كتابية، من أهم أدوات الرقابة التي يمارسها البرلمان على عمل الحكومة، بما في ذلك قطاع الشؤون الخارجية، فمن خلالها يتمكن النواب وأعضاء البرلمان من الاستفسار عن مختلف القضايا المرتبطة بالسياسة الخارجية، والعلاقات الدبلوماسية، وحماية الجالية الوطنية بالخارج، وموقف الجزائر من القضايا الدولية والإقليمية،و لإسماع تطلعات وانشغالات هذه الشعوب[2]،بالإضافة الى تكريس أهداف فكرة الدبلوماسية البرلمانية.

كما تُشكل الأسئلة البرلمانية وسيلة لإثارة الانشغالات المرتبطة بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية والتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، مما يعزز الدور الرقابي للبرلمان في المجال الخارجي[3].

1- الموقع الإلكتروني آراء حول الخليج،مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع، د. كريستيان كوخ ،الوثيقة الأوروبية للشركة الاستراتيجية إطار لزيادة التعاون البرلماني مع الخليج ، 28 يونيو 2022.
https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=6166:2022&catid=4562&Itemid=172

2 – محمد علي حوات . العرب و العولمة شحون الحاضر وغموض المستقبل،مكتبة مدبولي،القاهرة،ط2002،01، ص 85-119

3 - إيهاب زكي سلام .الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني، عالم الكتب، القاهرة،1993،ص 27.

الفرع الثاني :-العولمة وفكرة الدبلوماسية البرلمانية: تعني العولمة في المجال السياسي:" العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلدا معينا"،وظهور العديد من المنظمات، أبرزها الاتحاد البرلماني الدولي[1]، ومن الناحية الإيديولوجية فهي تعبر"عن إرادة الهيمنة على العالم" وقد أعطي صندوق النقد الدولي تعريفا للعولمة من خلال تقريره السنوي سنة 1997 على انها" الاندماج المتسارع للاقتصاد العالمي عبر التجارة و تدفق

رؤوس الأموال وانتقال التكنولوجيا وانتشار شبكة الاتصال فالعولمة تقوم على انها حامية الحريات،ورديف الديمقراطية وحرية الاقتراع وحرية السوق،لكنها تعني سوى الهيمنة،فبعد انهيار الإتحاد السوفياتي برزت الولايات المتحدة الامريكية كقوة عالمية لا منافس لها"[2]

جاء في كتابات Joseph Nyeعميد كلية كينيدي للدراسات الحكومية في جامعة هارفارد"..من التحديات المختلفة للفهم الحقيقي للسياسة الخارجية، ودور المؤسسات في

السياسة الخارجية لا يذهب دون أدراك هذه الحقيقة"[3].

فالانتقال من المجال السياسي المحلي الى العالمي يضعنا اما ظاهرة الزيادة المذهلة للروابط السياسة بين الدول و المجتعات و الأفراد الى درجة تفرض إزالة الحدود السياسية أعلى على أقل الحد من القيود المفروضة بحكم وجودها[4]،ويجب أن يضطلع البرلمان بمهمة صياغة النظام العالمي فيما يتصل بالعلاقات الدولية، وأن البرلمان هو أوضح تجسيد للمؤسسات الديمقراطية،فالدبلوماسية البرلمانية في العولمة التي غيرت أمريين

1- سيدي موسى عبد الكريم، المساهمة البرلمانية في دمقرطة العلاقات الدولية،الجزائر،مجلس الامة، مجلة الفكر البرلماني ،العدد10،اكتوبر 2005،ص36-37.

2 - محمد منذر. مبادىء العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ،ط2002،1،ص ص 294-295.

3 -Anthony Campell, les relations internationals et la diplomatie dans le context de la Mondialisation colloque la diplomatie parlemantaire le roleemergent des parlementaire en diplomatie,Assemblée parlementaire de la francphonie section cannadienne,Ottawa,29 avril 2002, pp18-21.

4 - شيخاوي سنوسي . العولمة السياسية وأثرها على الدول العربية قراءة في جدلية التكييف او الممانعة،مجلة آفاق للعلوم،العدد 15،المجلد 04 :جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر،مارس2019، ص 106.

اساسيين هما:أسلوب العمل و مضمون العمل الدبلوماسي أمر الذي اصبح ضروري في العلاقات الدولية،كما ان العولمة سهلت وصول شركاء جدد في الدبولماسية خصوصا من الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص و المنظمات الغير الحكومية[1].

المطلب الثالث: -حاجة علاقات المنظمات العالمية و الاقليمية الى البعد البرلماني:

إن جل المنظمات الدولية و الاقليمية ما زالت ينقصها البعد و التمثيل البرلماني الديمقراطي بالرغم من اقتناع المجتع الدولي وتزياد النداءات و التوصيات على مستوى الهيئات البرلمانية الدولية و الاقليمية،فلابد من ازدهار حركية الدبلوماسية البرلمانية التي تظل إحدى دعائم نشر الديمقراطية،مادام البرلمانيون هم الفاعلون الحقيقيون في النشاط الدولي،من اجل دمقرطة العلاقات الدولية[2].

كما أن العولمة تتطلب إدخال حوار يمتد إلى ممثلي الشعوب المنتخبين بغية تعزيز البعد البرلماني وعلى البرلمانات القيام بدور فعال في العلاقات الدولية، و السعي إلى

زيادة قوة الدولة أو تحقيق مصلحتها[3]، ومن ثم فتح حوار مع المؤسسات المتعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمي[4]

تستهدف كافة نشاطات ومساهمات البرلمان الجزائري في مجال العلاقات والدبلوماسية البرلمانية الدولية و الاقليمية خدمة أهداف ومبادىء او أسس السياسة الخارجية للدولة الجزائرية،خدمة للمصالح العليا للشعب الجزائري وحرمة السيادة الوطنية وتعزيز دور الجزائرومكانتها و إسماع كلمتها في المحافل الدولية، كما تسعى الدبلوماسية

1 – بلال نورة . أثر الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية الجرائرية،مذكرة ماجستير في القانون العام،تخصص قانون دستوري،جامعة محمد خضير بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،2016/2015،ص 29.

2 – سيدي موسى عبد الكريم. المساهمة البرلمانية في دمقرطة العلاقات الدولية،الجزائر،مجلسالأمة،مجلة الفكر البرلماني ،ع 10،أكتوبر 2005، ص36-37.

3 – محمد نصر مهنا . مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية،1998، ص 117.

4 –بلال نورة . أثر الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية الجرائرية،مذكرة ماجستير في القانون العام،تخصص قانون دستوري،جامعة محمد خضير بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،2016/2015،ص 31.

البرلماني الجزائرية الى تحقيق حسن الجوار،وتجسيد مبادرات الشراكة مع اوروبا وافريقيا و العالم العربي[1]،الأمر الذي جعل الدولة الجزائرية تحظى دوما بالتقدير و الاحترام[2].

إن ظهور الدبلوماسية البرلمانية ارتبط بعدة عوامل ومتغيرات،لعل ابرزها تنامي دور الرأي العام العالمي في العلاقات الدولية،مما أدى إلى ضرورة مشاركة الشعوب عبر برلماناتها في العلاقات الخارجية،ضمانا الاستقرار و التعايش السلمي عقب ماعرفه العالم من حروب وازمات وتعدد المشكلات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو بيئية وغيرها،مما أدى إلى نمو روح التعاون والتضامن والحوار بين مختلف الشعوب و الأمم[3].

المبحث الثاني: آفاق تطوير دور الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية

تشهد أغلب برلمانات العالم تراجعا لدورها في مراقبة السياسة الخارجية ونادرا ما تكون قضايا الخارجية سببا لمساءلة الحكومة وترجع الى محدودية وحدود العمل الدبلوماسي البرلماني في السياسة الخارجية

يظهر جليا من النصوص القانونية التي وضعها المؤسس الدستوري الجزائري منح اختصاص الجهاز التشريعي في مجال إبرام المعاهدات الدولية قبل التصديق عليها من طرف رئيس الجمهورية،في حين دور السلطة التشريعية ينحصر في التصويت و الموافقة التصديق.

وهذا ما نأخذ به في هذا المبحث بالتحليل و المناقشة من خلال دراسة العناصر التالية:

- ✓ حدود عمل الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية
- ✓ تحديات العمل الدبلوماسي البرلماني في السياسة الخارجية
- ✓ دور البرلمان في الرقابة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية

1 – برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لسنة2004، ص.ص20–21

2 – حصيلة نشاطات مجلس الأمة جافي 1998–جانفي 2007، مجلس الأمة،الجزائر،جانفي 2007 ، ص.ص 179–180.

3 - عمراني احمد. دور مجلس الامة في النظام الدستوري الجزائري،اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام تخصص الدول و المؤسسات،جامعة البليدة 02، سنة 2019–2020، ص.252.

المطلب الأول : حدودعمل الدبلوماسي البرلماني في السياسة الخارجية

تسعى العديد من الدول، ذات الظروف الإقتصادية والسياسية المماثلة أو القواسم الإقليمية المشتركة، إلى الإستفادة من الدبلوماسية البرلمانية كأداة للنهوض بأوضاع شعوبها وتعزيز مصالحها الوطنية، غير أن هذه الرغبة غالبًا ما تصطدم بتحديات متعددة ومتراكمة على المستويين الإقليمي والدولي، بما في ذلك إختلاف أولويات الدول، التعقيدات الجيوسياسية للقضايا الحساسة والقيود الناتجة عن التنافس الدولي[1] الأمر الذي يتطلب من البرلمانات تبني إستراتيجيات مرنة وفعّالة لمواجهة هذه الصعوبات وتحقيق أهدافها الدبلوماسية.

ويتمتع البرلمان بصلاحية الموافقة على مشاريع الاتفاقيات أو رفضها دون إمكانية تعديل نصوصها، مع إمكانية تأجيل دراستها وتوجيه ملاحظات للحكومة بشأن ما قد يعتريها من نقائص، وعليه يضطلع البرلمان بدور محدد في مسار المصادقة على والاتفاقيات الدولية التي تبرمها الدولة، قبل التطرق إلى مفهوم هذه المعاهدات والاتفاقيات الدولية.التي تخضع لنفس الأغلبية المطلوبة لاعتماد القانون العادي ثلاث ارباع اعضاء المجلس[2].

ينصرف مفهوم المعاهدة إلى الاتفاقيات ذات الطابع السياسي والشكلي، مثل معاهدات السلام والتحالف، في حين يُستخدم مصطلح الاتفاقية للدلالة على المعاهدات الجماعية التي تبرمها الدول في مجالات غير سياسية.[3].

1 – سعيد الصديقي. صنع السياسة الخارجية المغربية،أطروحة لنيل دكتوراه القانون العام ،كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية،وجدة،المغرب،2002، ص ص170–191

2 – ولد علي تاكفاريناس.الموافقات البرلمانية وفقا للتعديل الدستوري لسنة 1996، رسالة ماجستير،كلية الحقوق،جامعة الجزائر،2010 ص ص 51–52

3– ياسمين ابو زيد محمد ابو زيد، الرقابة البرلمانية على المعاهدات الدولية دراسة مقارنة، كلية الدراسات العليا ،قسم الجقوق،جامعة النيلين، 2017، ص 15.

المطلب الثاني : تحديات العمل البرلماني في السياسة الخارجية

من التحديات التي تواجه الدبلوماسية البرلمانية نجد :

غياب التأهيل :لم يحظ موضوع تأهيل البرلمانين، للقيام مهامهم في إطار الدبلوماسية البرلمانية بالإهتمام اللازم، حيث يعد من الأمور التي تعيق النهوض بالدبلوماسية البرلمانية، وفي مقدمتها الحاجيات المسجلة على مستوى تكوين المنتخبين بالنظر إلى تركيبة المجالس المنتخبة، من حيث المستوى الدراسي و مدى التمكن من اللغات الأجنبية و هو الأمر الذي يعوق دون جعل الدلوماسيةالبرلمانية،ولا يرقى إلى مستوى الفهم وإدراك الحقائق والاحاطة بكل التفاصيل،إذ هي مؤثرة لاسيما داخل مجموعات الأخوة و الصداقة[1].

كفاءة الدبلوماسية البرلمانية :إن الدبلوماسية البرلمانية تتطلب كفاءات تدافع و ترافع عن مصالح الدولة الإستراتيجية، في المحافل الدولية بجرأة و إحترافية، في تناسق مع قواعد الدبلوماسية الرسمية، وللرفع من نجاعة الدبلوماسية البرلمانية وجعلها فعلا يوميا وليس مناسباتيا يتعين تأهيل الموارد البشرية وإعتماد معايير الكفاءة في إختيار الوفود البرلمانية.بما يدعم القرار التشريعي[2]

الإمكانيات المتواضعة :تلعب الموارد البشرية دورا حيويا في تعزيز الدبلوماسية البرلمانية، لذلك وجب تخصيص ميزانية معتبرة لهذا الأمر ،ولاتقتصر على التمثيل في البلاد فقط ، بل تتعداه إلى التكفل بمصاريف العمل البرلماني في الخارج.

دبلوماسية مناسباتية وهيمنة للرسمية:إن الطابع الظرفي يغلب على العمل الدبلوماسية البرلمانية بشكل كبير، فهم في الأغلب ينتظرون الإشارة للتحرك في العمل الدبلوماسي، وأغلب الأنشطة الدبلوماسية تقتصر على حضور المؤتمرات، الندوات وإستقبال الوفود الأجنبية في مقر البرلمان فقط، والفاعل الرئيسي فيها هو رئيس المجلس فقطأيضا الأمر

1 – أحمد بنيني . أثر النظام الانتخابي على الأداء البرلماني في الجزائر،مجلة المفكر،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة بسكرة،ع08،ص291

2 – علي الصاوي. مستقبل البرلمان في العالم العربي،دار النهضة العربية،القاهرة،ط2003،02، ص ص130-131.

هنا متروك إلى الظرفية التي تريدها الدبلوماسية الرسمية، بتدبير من وزارة الخارجية،وهي التي ترسم حدود إشتغال وتحرك البرلمانيين لتعزيز الدبلوماسية البرلمانية، بحسب ما تتطلبه العلاقات بين الدولتين أو الدول، وهوما يجعل البرلمان مطالبا بوضع إستراتيجية دبلوماسية برلمانية مباردة وإستباقية، مع تحديد أهداف دقيقة تسمح بتحقيق مكتسبات مهمة لفائدة المصلحة الوطنية،وأيضا مكاسب إقتصادية من خلال الترويج لفرص الإستثمار وبناء علاقات مع الدول وتطوير الشركات.

إن النشاطات الدبلوماسية التي تقوم بها المؤسسات البرلمانية الدولية و الإقليميةوهذا بدوره أدى إلى تصاعد أهمية التعاون بين السلطات التشريعية في دول العالم، و الذي إتخذ طابع الدبلوماسية البرلمانية من أجل تشكيل الرأي العام الذي يؤثر في قرارات الحكومات و المنظمات الدولية الحكومية[1]، من هنا يبرز لنا إلى أي مدى تساهم الدبلوماسية البرلمانية في توجيه السياسة الخارجية بالجزائر

المطلب الثالث :دور البرلمان في الرقابة على المعاهدات و الاتفاقيات الدولية

تخضع المعاهدات الدولية التي تبرمها الدولة لرقابة دستورية تهدف إلى التأكد من سلامة إجراءات إبرامها ومدى توافقها مع أحكام الدستور، باعتباره القانون الأعلى. وتكتسي هذه الرقابة أهمية كبيرة لأنها تحمي مبدأ سمو الدستور وتمنع أي تعارض بينه وبين الالتزامات الدولية، كما تساهم في صون سيادة الدولة ومصالحها الوطنية. وتزداد أهميتها مع اختلاف القيمة القانونية للمعاهدات من نظام قانوني إلى آخر، حيث قد تعادل في بعض

الدول القانون العادي أو تتفوق عليه، مما يستدعي التحقق من دستوريتها قبل اعتمادها أو تنفيذها [2] .

1- سرور احمد فتحي،الدبلوماسية البرلمانية من اجل الديموقراطية و التعاون الدولي -1994-1997، سنة 197،د ن، القاهرة ، ص2-6

2 - حسنين ابراهيم محمد ،الرقابة القضائية على دستورية القوانين في الفقه و القضاء،دار النهضة العربية ،القاهرة ،2000، ص 38.

من هنا فان الرقابة تقع بين نطاق السلطة التشريعية، لتكون رقابتها سابقة دائما على إبرام المعاهدة و السلطة القضائية، التي قد تكون رقابتهما سابقة أو لاحقة على نفاذ المعاهدة[1]،للتأكد من عدم تضمنها بنودا أو إجراءات شكلية مخالفة للدستور.
توجد هيئات رقابية تتولى فحص دستورية المعاهدات الدولية من حيث الشكل والمضمون، للتأكد من عدم تعارضها مع الدستور. ويُسند في بعض الأنظمة الدستورية دور للسلطة

التشريعية في المصادقة على المعاهدات، إما بالموافقة أو التحفظ على بعض بنودها، وقد تكون المصادقة شكلية في بعض الحالات بسبب هيمنة السلطة التنفيذية أو ضعفالتخصص في المجال الدولي. كما أقرّ القانون الدولي مبادئ وآليات رقابية مشتركة بين البرلمانات لتنظيم عملية إبرام المعاهدات وضمان مشروعيتها.[2]،

لا تصبح المعاهدات الدولية نافذة بمجرد توقيعها، بل يلزم لذلك إجراء وطني لاحق هوالتصديق، ويُعد التصديق تعبيراً رسمياً ونهائياً من الدولة عن قبولها الالتزام بأحكامالمعاهدة وفقاً لإجراءاتها الدستورية الداخلية، وبذلك تصبح المعاهدة ملزمة قانوناً بعد استكمال هذا الإجراء.[3] .

تختلف صلاحية التصديق على المعاهدات بين الدول، فقد تُمنح للسلطة التنفيذية أو التشريعية أو لكليهما معاً، وفقاً لما يحدده الدستور. ورغم اختلاف الأنظمة، فإنها تتفق

1 – البصيصيصلاح،المعاهدات الدولية و الرقابة عليها في ظل الدستور العراقي،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية،2008، 2–10– ص241، 255.

2 – الشكري علي يوسف،الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية دراسة مقارنة في الدساتير العربية،مجلة مركز دراسات الكوفة،2008، 1–7– ص 25–26

3 – محمد سعيد الدقاق ومصطفى سلامة حسن،القانون الدولي المعاصر،الاسكندرية،دار المطبوعات الجامعية،1997، ص 92.

على أن التصديق إجراء دستوري ضروري لاكتساب المعاهدة قوتها القانونية ودخولها حيز النفاذ[1]

1 – الإمتناع عن التصديقالإمتناع عن التصديق هو رفض السلطة التشريعية ممثلة بالبرلمان المصادقة على الاتفاقية في الدساتير، التي تخولها هذه الصلاحية،و هنا بذهب جانب من الفقة إلى أن الإمتناع عن التصديق بقصد الإضرار بالطرف الآخر يشكل تعسفا في إستعمال الحق ويرتب المسؤولية الدولية على الدولة الممتنعة[2].فيما يرى الجانب الآخر من الفقه، وهم الأغلبية أن الإمتناع عن التصديق لا يرتب المسؤولية الدولية، و أن كان ذلك يمثل عملا ودي،وخاصة إن لم يكن هناك مايبررذلك الإجراء.[3]

2 – التحفظ على المعاهدة: عرّفت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 التحفظ بأنه إعلان تصدره الدولة من جانب واحد عند توقيعها أو تصديقها أو انضمامها إلى المعاهدة، يهدف إلى استبعاد أو تعديل الأثر القانوني لبعض أحكامها بالنسبةلهذه الدولة، وبناءً على ذلك، يُعد حق التحفظ من الصلاحيات التي قد تمارسها السلطة التشريعية عند التصديق على المعاهدات، وفق ما يقره القانون الدولي

مع صدور اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969، تم تنظيم مسألة التحفظ على بنود المعاهدات في المواد 19–23 من الفصل الثاني، مما يتيح للدول المشاركة في المعاهدات الدولية مع الحفاظ على سيادتها. فالتحفظ يمنح الدولة حق استثناء بعض أحكام المعاهدة التي تتعارض مع مصالحها العليا، مع الالتزام ببقية أحكامها. إلا أن المادة 19 من الاتفاقية تحدد حالات لا يُسمح فيها للدول بتقديم تحفظ عند توقيع أو تصديق أو الانضمام إلى المعاهدة.

1 – ياسمين ابو زيد محمد ابو زيد، الرقابة البرلمانية على المعاهدات الدولية دراسة مقارنة، كلية الدراسات العليا ،قسم الجقوق،جامعة النيلين، 2017، ص 40.

2–علوان محمد يوسف،القانون الدولي العام المقدمة و المصادر،ط2،دار وائل للنشر،عمان ،2000، ص 150.

3 – القادري عبد القادر،القانون الدولي العام، ط1 ، مكتبة المعارف ،الرباط، 1984، ص450.

- حظرت المعاهدة هذا التحفظ
- نصت المعاهدة على أنه لا يجوز أن توضع إلا تحفظات محددة ليس من بينها
- التحفظ المعلن.

إن المؤسس الدستوري الجزائري لم يتناول صراحة طبيعة الموافقة البرلمانية، ما يؤدي بنا إلى القول بأن مضمون هذه الأخيرة محدودا،ويرجع ذلك إلى عدم رغبة في تقييد رئيس الجمهورية من ناحية النصوص[1].

[1] - ولد علي تاكفاريناس.الموافقات البرلمانية وفقا للتعديل الدستوري لسنة 1996، رسالة ماجستير،كلية الحقوق،جامعة الجزائر،2010 ص 34.

خـاتمة

اتضح من خلال ما تم تناوله أن الدبلوماسية البرلمانية أصبحت من أبرز مظاهر تطور العمل الدبلوماسي المعاصر، حيث لم تعد العلاقات الدولية حكراً على الأجهزة التنفيذية وحدها، بل أصبحت البرلمانات فاعلاً أساسياً في التأثير على السياسة الخارجية وتوجيه مواقف الدول تجاه القضايا الدولية. وقد أسهم هذا التطور في تعزيز الحوار بين الشعوب والدول، وتوسيع مجالات التعاون في إطار متعدد الأطراف يقوم على التفاهم وتبادل الآراء.

كما تبين أن الدبلوماسية البرلمانية تلعب دورًا مهمًا في دعم القيم الديمقراطية، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة، إضافة إلى مساهمتها في معالجة القضايا الدولية المعاصرة مثل الأمن، والتنمية، والهجرة، والنزاعات الدولية. غير أن فعاليتها تبقى مرتبطة بجملة من التحديات، أبرزها تداخل الاختصاصات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتفاوت قوة وتأثير البرلمانات من دولة إلى أخرى، فضلاً عن تعقد البيئة الدولية وتعدد الفاعلين فيها.

انطلاقًا من هذا التصور، تسعى الدول باعتبارها وحدات رئيسية في النظام الدولي إلى تحقيق مصالحها الوطنية والقومية من خلال سياساتها الخارجية وأدواتها الدبلوماسية المختلفة. وفي إطار العلاقات الدولية المعاصرة، أصبحت الدبلوماسية تمثل الآلية الأساسية التي تهدف إلى تقريب وجهات النظر بين الدول والتوفيق بين مصالحها المتباينة، بما يسهم في تعزيز التعاون الدولي وتخفيف حدة التوترات.

كما برزت أهمية هذه الآلية في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي، حيث لم تعد السياسة الخارجية تقتصر على الفاعلين الرسميين فقط، بل أصبحت تتأثر أيضًا بتعدد الفواعل الدولية وتداخل المصالح. وبذلك، تظل الدبلوماسية أداة مركزية في إدارة العلاقات الدولية وتحقيق التوازن بين المصالح الوطنية ومتطلبات التعاون الدولي.

تسعى الدول باعتبارها وحدات دولية إلى تحقيق مصالحها الوطنية والقومية بشكل دائم، وذلك من خلال سياساتها الخارجية وأدواتها الرئيسية. وفي إطار مفهوم العلاقات الدولية

والسياسة الخارجية، أصبحت الدبلوماسيةالبرلمانية الآلية الأساسية لتقريب وجهات النظر والتوفيق بين المصالح المتباينة للدول، بما يعزز التعاون الدولي ويحد من التوترات والصراعات. وتعكس هذه الآلية طبيعة أهداف الدول في حركة التفاعل الدولي، حيث تختلف طبيعة كل دولة وفقًا لقوة تأثيرها ونتائج سياساتها، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف المرسومة ضمن دائرة السياسة الخارجية الرسمية.

ومع تطور النظام الدولي، شهدت وظائف هذه الوحدات الدولية تغيرات كبيرة على مستوى ممارسة النشاط الدبلوماسي، وهو ما أدى إلى ظهور ظروف وأشكال متنوعة للنشاط الدبلوماسي تختلف باختلاف طبيعة الدولة والفاعلين. فقد أصبح النشاط الدبلوماسي لا يقتصر على الطابع الرسمي للحكومات، بل توسع ليشمل القضايا الاقتصادية والثقافية والصناعية والاجتماعية، ما أوجد حاجة متزايدة لتدخل أطراف أخرى لمساندة العمل الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الخارجية. ونتيجة لذلك، أصبحت الآليات التقليدية للدبلوماسية مرتبطة بشكل متزايد بتوزيع القيم على المستوى الدولي، بما يتيح للدول تحقيق مصالحها الوطنية في سياق أوسع من التعاون الدولي المتعدد الأطراف.

وانطلاقا مما سبق يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج و التوصيات من اجل دفع عمل الدبلوماسية البرلمانية وزيادة تاثيرها على السياسة الخارجية

النتائج:

- أن الدبلوماسية البرلمانية تمثل امتدادًا حديثًا للدبلوماسية التقليدية وتكملها.
- أنها تسهم في تعزيز الحوار والتفاهم بين الدول على المستوى الدولي.
- أن فعاليتها تختلف حسب طبيعة النظام السياسي وقوة المؤسسات البرلمانية.
- أنها أصبحت أداة لدعم السياسة الخارجية للدول وليس بديلاً عنها.

التوصيات:

- مضاعفة الانشطة الدبلوماسية البرلمانية و تفعيل برنامجها
- تعزيز التنسيق بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية في مجال السياسة الخارجية.
- دعم مشاركة البرلمانات في المنظمات والمنتديات الدولية بشكل أوسع.
- تطوير آليات العمل البرلماني الدولي لمواكبة التحولات التكنولوجية والرقمية.
- تعزيز التكوين والتأهيل الدبلوماسي للبرلمانيين لرفع كفاءتهم في المجال الدولي.

وفي الختام، يمكن القول إن الدبلوماسية البرلمانية تمثل أحد أهم التطورات في بنية العلاقات الدولية المعاصرة، لما توفره من آليات للحوار والتعاون، وما تسهم به في تعزيز الأمن والسلم الدوليين في ظل عالم متغير ومتعدد الأقطاب.

ملاحق

الملحق رقم 01: المنظمات ،الجمعيات و الإتحادات البرلمانية الدولية

المنظمة	تاريخ التأسيس	صفة البرلمان الجزائري
الإتحاد البرلماني الدولي	أسس سنة 1989 ،يضم حاليا 142 برلمانا وطنيا ،بالاضافة الى المنظمات البرلمانية الاقليمية المنضمة الى الاتحاد لصفته ملاحظة مقره جنيف بسويسرا	انظم البرلمان الجزائري في سبتمبر 1977 عن طريق المجلس الشعبي الوطني ،أما مجلس الامة منذ تأسيسه سنة 1998
الاتحاد البرلماني العربي	تأسس سنة 1974 ،يتألف من 22 شعبة برلمانية مقر دمشق بسوريا	الجزائر عضو مؤسسه به سبق له رئاسته وهو حاليا رئيسه ابراهيم بوغالي 2026
الاتحاد البرلماني الافريقي	تأسس في 1976يضم 40 برلمانا افريقيا ، مقر اذربيجان كوتديفوار	الجزائر عضو مؤسسة ترئسه سنة 2004-2006 عبد القادر بن صالح
اتجاد مجالس الدول الاعضاء فس منظمة التعاون	تاسس بطهران سنة 1990 ويضم برلمانات الدول الاعضاء في المنظمة	الجزائر عضو مؤسس ويمثلها عضوين باللجنة العامة للاتحاد كما تحوز على عضوية اللجنة

البرلمان الافريقي	تأسس لسرت ليبيا سنة 1999، يضم 53 دولة عضوا	تترأسه الجزائر عبر السيد فاتح بوطبيق لعهدة 2026-2029
البرلمان العربي	تأسس في 2005، يضم 22 دولة عربية	الجزائر ممثلة باربعة اعضاء مناصفة بين غرفتي البرلمان
الجمعية البرلمانية للمتوسط	تأسس في سبتمبر 2006	الجزائر عضو مؤسس
الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن و التعاون باوروبا	تأسس سنة 1990 بباريس،يضم 55 دولة	مشاركة بصفة عضو شريك
الجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا	تأسس سنة 1949 ،يضم 46 برلمانا،	مشاركة البرلمان الجزائري بصفة مدعو
الجمعية البرلمانية للفرونكفونية	تأسس بلوكسمبورغ سنة 1967 ،يضم 48 شعبة برلمانية بينها 29 افريقية	مشاركة البرلمان الجزائري بصفة مدعو
الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الاطلسي	تأسست في اواسط الخمسينيات،تضم 357 برلمانيا عن برلمانات 28 دولة عضو في الحلف الى جانب 14 دولة شريكة للحلف ةاربع شركاء متوسطيين	مشاركة بصفة عضو شريك
مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي	تأسس في مراكش 1989	عضو مؤسس

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر القانونية الجزائرية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 2020، ج ر ج ج، العدد ..بتاريخ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1663، ج ر ج ج، العدد ..بتاريخ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، ج ر ج ج، العدد94 بتاريخ 1976/11/24.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، ج ر ج ج، العدد09 بتاريخ 1989/031/01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، ج ر ج ج، العدد76 بتاريخ 1996/12/08

ثانيا : قائمة المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

-الكتب المتخصصة

- رشيد ، عدنان عبد الله ، دور الدبلوماسية المعاصرة في تعزيز العلاقة بين القانون الدولي العام و القانون الدستوري:دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة،المركز العربي للنشر و التوزيع، القاهرة ،2017.
- سعيد مقدم، الدبولماسية البرلمانية واقع وآفاق،الأيام الدراسية حول الدبلوماسية البرلمانية سلم–ديمقراطية– تعاون،المجلس الشعبي الوطني بالتعاون مع معهد التكوين و الدراسات التشريعية،الجزائر،28–29 اكتوبر 2007.
- مصطفى الهايج ،باحث في سلك الدكتوراه القانون العام و العلوم السياسية بكلية الحقوق اكدال الرباط،الدبلوماسية البرلمانية بالمغرب:تاصيل و الحدود في ضوء دستور 2011
- ذبيح ميلود.الفعالية الرقابية للبرلمان الجزائري،مقاربة تحليلية مقارنة، دار الهدى ، الجزائر ، 2015
- حتي. ناصف يوسف،النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي للنشر، 1985.
- سعيد بوشعير ، النظام السياسي الجزائري،دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996–السلطة التنفيذية ، ج 3 ،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2012.
- عبد الله بوقفة. أساليب السلطة في النظام السياسي الجزائري، دار هومة للطباعة ، الجزائر ، 2009
- إيهاب زكي سلام .الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني، عالم الكتب، القاهرة،1993.
- ياسمين ابو زيد محمد ابو زيد، الرقابة البرلمانية على المعاهدات الدولية دراسة مقارنة، كلية الدراسات العليا ،قسم الحقوق،جامعة النيلين، 2017..
- حسنين ابراهيم محمد ،الرقابة القضائية على دستورية القوانين في الفقه و القضاء،دار النهضة العربية ،القاهرة ،2000..
- محمد سعيد الدقاق ومصطفى سلامة حسن،القانون الدولي المعاصر،الاسكندرية،دار المطبوعات الجامعية،1997 .
- علوان محمد يوسف،القانون الدولي العام المقدمة و المصادر،ط2،دار وائل للنشر،عمان ،2000.
- القادري عبد القادر،القانون الدولي العام، ط1 ، مكتبة المعارف ،الرباط، 1984.

-الكتب العامة

- سهيل الفتلاوي. تطور الدبلوماسية عند العرب، دار القادسية للطباعة ، بغداد، 1984.
- صلاح خياط. معجم المصطلحات الدبلوماسية، ط1، الاردن، دار اسامة للنشر و التوزيع،2008.
- سليمان بن قاسم محمد العيد. الأخلاق وجودة الحياة، مجلة القلم، المجلد 10، العدد 40، نوفمبر 2023.
- سهيل حسن الفتلاوي. الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، ط1، عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع ،2009 .
- د،صبحيالمحمصاني. تراث الخلفاء الراشدين في الفقه و القضاء ،دار العلم للملايين، بيروت، 1984.
- محمود خلف. الدبلوماسية النظرية و الممارسة، دار الزهران للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن، 1997.
- مقلد ،اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية:دراسة في الاصول والنظريات،ط5،المكتبة الاكاديمية ،القاهرة،1987.
- النوايسة رامي ابراهيم. الدبلوماسية البرلمانيةالأردنية تجاه أزمات المنطقة العربية من وجهة نظر اعضاء مجلس النواب الثامن عشر 2016-2020، دار الحنان للنشر و التوزيع ، المملكة الاردنية الهاشمية، عمان،2021.
- بغورة صبحة،مراجعات في حديث السياسة مع الفن و الأمن و التاريخ ،ط 1 ، -el-kutubltd، لندن، 2019.
- احمد فتحي سرور، الدبلوماسية البرلمانية من اجل الديمقراطية و التعاون الدولي 1994-1997،دار الكتب،القاهرة،مصر، 1997
- يوسف حسن، الدبلوماسية الدولية ،الطبعة الاولى، المركز التعاوني للاصدرات القانونية ،القاهرة، 2011.
- مارتن غريفتش، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية،حقوق الترجمة العربية واصدارها مركز الخليج للابحاث ،دبي ، 2008.
- عادل محمد القيار، مفهوم الدبلوماسية، ط1،دار الوسيم للنشر و التوزيع،سوريا،2009.
- سليمان صالح ،استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الدبلوماسية العامة ،الرياض السعودية ،جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية،2023.
- د عصام العطية،القانون الدولي العام ،ط1،دار النشر مكتبة السنهوري،بغداد،2014.
- زقير عبد القادر،دور الدبلوماسية الحديثة في فض النزاعات الدولية ،جامعة الجزائر،الجزائر،2002
- احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهوان للنشر و التوزيع، ط2010،1، الاردن، ص20
- محمد السيد السليم، تحليل السياسة الخارجية،بيروت،دار الجليل ،ط2 ، 2001، ص36-37
- الشيمي ،محمد عبد العظيم،الوظيفية السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية النظرية و المؤشرات،المكتب العربي للمعارف ،القاهرة ، 2015،ص 115
- سليم. محمد السيد،تحليل السياسة الخارجية،ط1 ، دار الجيل للنشر ،بيروت، 2001
- محمد السيد سليم،تحليل السياسة الخارجية، ط2،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،مصر، 1998
- فوزي أوصديق. الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري، الجزء الثالث ، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ، 2003
- السودان ،المجلس الوطني ، الدبلوماسية البرلمانية السودانية رصد لعلاقات البرلمان السوداني الخارجية ، بدون تاريخ .
- [1]- رمزي سلامة / مجلس الامة ودوره في الدبلوماسية البرلمانية ،ادارة البحوث و الدراسات ، مجلس الامة ، الكويت ، 2006
- البرلمانيين الناطقين بالفرنسية،ثم تطورت رسميا إلى الجمعية البرلمانية للفرانكفونيةAPF سنة 1969.

- محمد علي حوات . العرب و العولمة شحون الحاضر وغموض المستقبل،مكتبة مدبولي،القاهرة،ط2002،01.
- محمد منذر. مبادىء العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ،ط2002.
- محمد نصر مهنا . مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية،1998،1.
- علي الصاوي. مستقبل البرلمان في العالم العربي،دار النهضة العربية،القاهرة،ط2003،02.

ب-الرسائل العلمية

- عمراني احمد. دور مجلس الامة في النظام الدستوري الجزائري،اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام تخصص الدول و المؤسسات،جامعة البليدة 02، سنة 2019-2020.
- اسماعيل ذياب خليل ،اثر التكنولوجيا المعلوماتية و الاتصالات على الدبلوماسية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بيروت ،لبنان 2013.
- ابونور عبد القادر شعبان،واقع الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية ومستقبلها،رسالة ماجستير،جامعة الاقصى ،فلسطين ، 2016
- جمال كريمي بنشقرون .السياسة الخارجية للبرلمان المغربي ،اية فعالية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعقمة، كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض، مراكش ،المغرب.
- محمد بورايو . السلطلة التنفيذية في النظام الدستوري الجزائري بين الوحدة والثنائية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق جامعة الحزائر 01 ، الحزائر، 2012.
- بلال نورة . أثر الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية الجرائرية،مذكرة ماجستير في القانون العام،تخصص قانون دستوري،جامعة محمد خضير بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،2016/2015.
- سعيد الصديقي. صنع السياسة الخارجية المغربية،أطروحة لنيل دكتوراه القانون العام ،كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية،وجدة،المغرب،2002.
- ولد علي تاكفاريناس.الموافقات البرلمانية وفقا للتعديل الدستوري لسنة 1996، رسالة ماجستير،كلية الحقوق،جامعة الجزائر،2010 .
- أعمر صراح ، الدبلوماسية البرلمانية في أول عهدة تعددية للمجلس الشعبي الوطني 2002/1977 مذكرة دراسات العليا المتخصصة ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ،جامعة الجزائر ، 2004-2005.
- ياسرخضر. دور الدبلوماسية البرلمانية في العلاقات الخارجية،رسالةماجستير،جامعة ام درمان ،السودان، 2007

ج- المقالات العلمية

- عبد الكريم نعيم ، الدبلوماسية البرلمانية اليات اشتغالها وعوائق ممارستها ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله،فاس،المغرب، مجلة المعرفة ،العدد22،ديسمبر 2024.
- مقيرش محمد، الطابع البرلماني في الدبلوماسية الامم المتحدة واثره في النزاع العربي-الاسرائيلي،مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، المجلد السادس،العدد الاول،937،2022.

- Hubret Védrine، الدبلوماسية البرلمانية و دبلوماسية الدولة، الجزائر، مجلس لامة، مجلة الفكر البرلماني، العدد17، سبتمبر 2007
- عبد الكبير ناعيم. الدبلوماسية البرلمانية آليات اشتغالها وعوائق ممارستها، مجلة المعرفة، العدد 22 ،جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس المغرب، ديسمبر 2024.
- سيدي موسى عبد الكريم، المساهمة البرلمانية في دمقرطة العلاقات الدولية،الجزائر،مجلس الامة، مجلة الفكر البرلماني ،العدد10،اكتوبر 2005.
- رحو هليع،الدبلوماسية البرلمانية و التعاون الاقتصادي، ندوة حول الدبلوماسية البرلمانية ،مجلس المستشارين المغربي و مجلس الشيوخ الفرنسي،27و 28 اكتوبر 2002،الطبعة الأولى،2002.
- سيدي موسى عبد الكريم. المساهمة البرلمانية في دمقرطة العلاقات الدولية،الجزائر،مجلس الأمة ،مجلة الفكر البرلماني،ع10،أكتوبر2005
- عبد الله فودة ،الدبلوماسية الرقمية،نظرة على المميزات و التحديات ،مجلة الديبلوماسي الدولية،2023.
- عبد الحميد سي عفيف. مكانة الدبلوماسية البرلمانية ودورها في السياسة الخارجية للجزائر (المجلس الشعبي الوطني،لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية، نوفمبر 2009).
- عبد العزيز بوتفليقة. حديث صحفي لتلفزيون الإمارات ،أبوظبي،الخميس 2000/02/17
- حصيلة نشاطات مجلس الامة(جانفي 2004 ،جانفي 2007) مجلس الامة ،الجزائر ،جانفي 2007
- سيدي موسى عبد الكريم، المساهمة البرلمانية في دمقرطة العلاقات الدولية،الجزائر،مجلس الامة، مجلة الفكر البرلماني ،العدد10،اكتوبر 2005.

مجلة مجلس الامة ،الصادرة عن مجلس الامة المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الاشهار–الرويبة ،الجزائر ،2002،1 - حصيلة نشاطات ،مجلس الامة ،جانفي 1998-جانفي 2007، المرجع السابق ص ص 196-201

- حصيلة نشاطات مجلس الامة حانفي 1998–2007 مجلس االمة الجزائري جانفي 2007.
- منشورات مجلس الامة مسألة انظمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ،مجلس الامة 2003
- شيخاوي سنوسي . العولمة السياسية وأثرها على الدول العربية قراءة في جدلية التكييف او الممانعة،مجلة آفاق للعلوم،العدد 15،المجلد 04 :جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر،مارس2019، ص 106.
- سيدي موسى عبد الكريم. المساهمة البرلمانية في دمقرطة العلاقات الدولية،الجزائر،مجلسالأمة،مجلة الفكر البرلماني ،ع 10،أكتوبر 2005.

– برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لسنة2004

- 1 – حصيلة نشاطات مجلس الأمة جافي 1998–جانفي 2007، مجلس الأمة،الجزائر،جانفي 2007 .
- أحمد بنيني . أثر النظام الانتخابي على الأداء البرلماني في الجزائر،مجلة المفكر،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة بسكرة،ع08.
- البصيصيصلاح،المعاهدات الدولية و الرقابة عليها في ظل الدستور العراقي،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية،2008.

- الشكري علي يوسف،الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية دراسة مقارنة في الدساتير العربية،مجلة مركز دراسات الكوفة،2008، 1-7.
- لقاء مع رئيس المجلس الشعبي الوطني زياري عبد العزيز ، المجالس نشرة الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ع2009.

• قائمة المراجع باللغة الأجنبية

* Daniel Philip , allocation d'ouverture, colloque la diplomatie parlementaire le roleemergnet des parlementaire en diplomatie, assemblée de francophonie section candienne, ottawa,29-04-2002

- Marcel Eloi Chambrier-Rahandi,acte de seminaire parlementaire le parlement et les relations internationnales,assembleparlamentaire de la francophonie,dakar senegal,20 mars 2002
- Daniel Philip , allocation d'ouverture, colloque la diplomatie parlementaire le roleemergnet des parlementaire en diplomatie, assemblée de francophonie section candienne, ottawa,29-04-2002
- Extrait in Cablage de l'exposition, Député , 1221, Doc. Rebians ……. parlementaire internationales – Historique
- Union interparlementaire,parlement et democratie au 21siécle,guide des bonnes pratiques,2006 1-Raymond forni ,allocation d'ouverture,colloque la diplomatie parlementaiere,France sénat et assemblée national,12/5/2001.
- P.C Jessup ,-la diplomatie parlomatie –la haye ,pays bas,académie de droit international de la haye,recueil des cours,volume I, tome 89,1956.
- 1-Bernard party,allocution d'ouverture,colloque la diplomatie parlementaire le role Emergent des parlementaires en diplomatie, assemblee parlementaire de la froncophonie section cnadienne,ottawa,29 avril2002.
- Assane coly,ladiplomatie,mémoire de diplôme de l'ecole national d'administration filiérediplomatie,E N A Rabat ,maroco,2005-2007,p18
- Stanzel, v.New Realities in Foreign Affairs Diplomacy in the 21 st Century,1 st ed , ed, Nomos, germany. 2019.
- Nassim mokrani. Les nouvelles diplomaties.casbahalger .2009.
- Anthony Campell, les relations internationals et la diplomatie dans le context de la Mondialisation colloque la diplomatie parlemantaire le roleemergent des parlementaire en diplomatie,Assemblée parlementaire de la francphonie section cannadienne,Ottawa,29 avril
-

رابعا: المراجع الإلكترونية.

- موقع واب الاتحاد البرلماني الدولي:www.iup.org
- الموقع الإلكتروني آراء حول الخليج،مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع، أشرف عبد العزيز عبد القادر،الدبلوماسية البرلمانية،الآليات والفاعلية و التفعيل،01 جوان 2011
- https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=534:2014-06-22-09-48-44&catid=9&Itemid=172

- انظر الرابط الاكتروني للاتحاد البرلماني الدولي www.majliselouma.dz/activites/diplomacie/uip

http://principale.htm/

- الاكترونيلمجلس الأمة الجزائري:

- http:/principale.htm/www.majliselouma.dz/activites/diplomacie/nachat%20kharidji/principale

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

إهداء

الشكر والتقدير ج

مـقــدمـــة أ

مـدخــل .

الفصل الأول :الإطار النظري للدبلوماسية البرلمانية **04**

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية البرلمانية **05**

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية البرلمانية وخصائص **04**

الفرع الأول : تعريف الدبلوماسية **04**

الفرع الثاني: خصائص الدبلوماسية البرلمانية **10**

الفرع الثالث: نشأة الدبلوماسية البرلمانية **14**

المطلب الثاني: أهداف وصور الدبلوماسية البرلمانية **16**

الفرع الأول: أهداف الدبلوماسية البرلمانية 17

الفرع الثاني: صور الدبلوماسية البرلمانية 18

المطلب الثاني : أنواع و الوسائل الدبلوماسية البرلمانية **19**

الفرع الاول: أنواع الدبلوماسية البرلمانية 19

الفرع الثاني:وسائل الدبلوماسية البرلمانية السياسية 22

أولا: الوسائل الدبلوماسية البرلمانية السياسية 22

ثانيا:وسائل الدبلوماسية البرلمانية القانونية 24

المبحث الثاني : واقع السياسة الخارجية الجزائرية 26

المطلب الأول:تعريف السياسة الخارجية 26
المطلب الثاني :خصائص و اهداف السياسة الخارجية 29
المطلب الثالث:الجهة المختصة في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية 30
الفرع الأول:الأسس الدستورية للسياسة الخارجية 31
الفرع الثاني:استئثار رئيس الجمهورية بالسياسة الخارجية 33
الفصل الثاني:آليات الدبلوماسية البرلمانية وأدوارها في السياسة الخارجية الجزائرية 40
المبحث الأول:آليات ممارسة الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية ومشاركاتها 41
المطلب الأول:آليات الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية 41
الفرع الأول:الإنخراط و العضوية في الاتحادات البرلمانية 43
الفرع الثاني:النشاط البرلماني الخارجي 45
المطلب الثاني :موقع البرلمان من صنع السياسة الخارجية الجزائرية 51
الفرع الأول:مظاهر تأثير الدبلوماسية البرلمانية على السياسة الخارجية الجزائرية 52
الفرع الثاني:العولمة وفكرة الدبولماسية البرلمانية 54
المطلب الثالث:البعد البرلماني في العلاقات الخارجية 55
المبحث الثاني:آفاق تطوير دور الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية 56
المطلب الأول:حدود عمل الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية 57
المطلب الثاني :تحديات العمل الدبلوماسي البرلماني في السياسة الخارجية 58
المطلب الثالث:دور البرلمان في الرقابة على المعاهدات و الاتفاقيات الدولية 59

الخاتمة 63

الملاحق 65

قائمة المصادر والمراجع 70

فهرس الموضوعات 78

.

الملخص:

تناول هذه المذكرة موضوع **تأثير الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية الجزائرية**، من خلال دراسة الدور الذي تؤديه المؤسسة البرلمانية في دعم وتفعيل التحركات الدبلوماسية للدولة. وتهدف الدراسة إلى إبراز مساهمة الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز مكانة الجزائر على الصعيدين الإقليمي والدولي، والدفاع عن مصالحها وقضاياها الاستراتيجية.وقد توصلت الدراسة إلى أن الدبلوماسية البرلمانية أصبحت أداة مكملة للدبلوماسية الرسمية، حيث تسهم في توطيد العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف، وتدعم توجهات السياسة الخارجية الجزائرية القائمة على الحوار والتعاون واحترام سيادة الدول. كما أظهرت النتائج أن فعالية هذا النوع من الدبلوماسية ترتبط بمدى التنسيق بين المؤسسات الدستورية وتطوير كفاءات البرلمانيين في المجال الدبلوماسي.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية البرلمانية، السياسة الخارجية الجزائرية، البرلمان الجزائري، العلاقات الدولية، التعاون الدولي.

Résumé:

Ce mémoire traite de l'impact de la diplomatie parlementaire sur la politique étrangère algérienne. Il vise à mettre en évidence le rôle joué par le Parlement dans le soutien et le renforcement de l'action diplomatique de l'Algérie aux niveaux régional et international.

L'étude montre que la diplomatie parlementaire constitue un complément important à la diplomatie officielle, en favorisant le dialogue, la coopération et le rapprochement entre les États. Elle contribue également à la défense des intérêts nationaux et au rayonnement de l'Algérie sur la scène internationale.

Les résultats soulignent que l'efficacité de la diplomatie parlementaire dépend de la coordination entre les différentes institutions de l'État ainsi que du renforcement des compétences diplomatiques des parlementaires.

Mots-clés:iplomatie parlementaire, politique étrangère algérienne, Parlement algérien, relations internationales, coopération internationale.

Abstract:

This dissertation examines the impact of parliamentary diplomacy on Algeria's foreign policy. It aims to highlight the role of Parliament in supporting and strengthening Algeria's diplomatic actions at both regional and international levels.

The study demonstrates that parliamentary diplomacy serves as an important complement to traditional diplomacy by promoting dialogue, cooperation, and mutual understanding among states. It also contributes to the protection of national interests and enhances Algeria's presence and influence in international affairs.The findings indicate that the effectiveness ofParliamentarydiplomacy depends on strong coordination among state institutions and the development of parliamentarians' diplomatic skills and expertise.

Parliamentary diplomacy, Algerian foreign policy, Algerian Parliament, international relations, international cooperation.